جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

انفرادات السهيلي النحوية
"دراسة تحليلية"

إعداد

د/ أنور أبو اليزيد حسن الشعواطي

قسم اللغة العربية - الكلية الجامعية بتربة –
جامعة الطائف - المملكة العربية السعودية

(العدد الخامس والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. أكتوبر)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

علمية - محكمة - نصف سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

انفرادات السهيلي النحوية "دراسة تحليلية"

أنور أبو اليزيد حسن الشعواطي

قسم اللغة العربية، الكلية الجامعية بتربة، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: dr.anwya@gmail.com

الملخص:

تعتبر الأندلس الجسر الرابط بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الإسلامية، وهذه المنطقة لو حددناها لغويا لوجدنا فيها عدة لغات عربية، وإفرنجية، وبربرية ....إلخ ففيها خليط من الأجناس البشرية، وخليط من اللغات، فلعل هذا من الأسباب الكثيرة التي جعلت البحث اللغوي يزدهر في هذه البلاد، فرغم الظروف السياسية القاهرة، ودفاعًا عن لغة القرآن الكريم، نجد الكثير من شيوخ الأندلس اهتموا بتدريس اللغة العربية؛ حفاظًا على الدين الإسلامي، والقرآن الكريم، وقد حبى الله العربية بعلماء أجلاء حملوا مشعلها على مر العصور، وكان من هؤلاء العلماء عالم كبير ما درس علمًا إلا برّز فيه، ولا تناول فناً إلا وُفِّق فيه، ذاع صيته، وطوّفت في الآفاق شهرته، تصدى للدرس فأفاد، وتوجه للتأليف فأجاد، عمَّ فضله، وتتابع أثره، فأفاد منه تلاميذه، وبقيت لنا كتبه وآراؤه، وكانت له انفراداته التي تشهد بعلو قدره ومكانته بين النحويين، وقد استخرت الله تعالى، وجعلت دراسة (انفرادات السهيلي النحوية "دراسة تحليلية") عنوانًا لبحثي، وتتمثل أسباب اختيار هذا الموضوع فيما يلي: أولاً- لم تلق حياة هذا العالم كبيرَ اهتمام من الدارسين والباحثين قديمًا أوحديثًا. ولعل شهرة أقرانه في مجال العربية كابن خروف وابن عصفور كان لها أثر في ذلك، ثانيًا-الوقوف على فكر العلامة السهيلي، ونتاجه النحوي، والذي يتسم بالنظر الثاقب، وآرائه المستقلة، ومناقشاته الجادة لآراء النحاة ومذاهبهم، ثالثًا-الوقوف على آرائه النحوية التي انفرد بها بين النحويين، ودراسة هذه الآراء، وبيان جهده فيها، وقد دعت طبيعة الموضوع،

وسير البحث أن يقسم إلى مبحثين تسبقهما المقدمة، وتعقبهما الخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع، وقد تعاونت مناهج ثلاثة في دراسة مسائل البحث، هي: المنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي، والمنهج التحليلي النقدي.

الكلمات المفتاحية: السهيلي، انفرادات، النحو، دراسة تحليلية، الأندلس.

Al-Suhaili's grammatical singularities "An Analytical Study"

Anwar Abu Al-Yazid Hassan Al-Shawati
Department of Arabic Language, University College of Taraba, University of Taif, Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail: dr.anwya@gmail.com

Abstract:
Andalusia is the bridge between Western civilization and Arab-Islamic civilization, and this region, if we defined it linguistically, would have found several Arabic, Frankish, Berber languages, etc., in which there is a mixture of human races, and a mixture of languages. Perhaps this is one of the many reasons that made Linguistic research is flourishing in these countries. Despite the Cairo political circumstances, and in defense of the language of the Noble Qur'an, we find many Sheikhs of Andalusia who were interested in teaching the Arabic language; In order to preserve the Islamic religion and the Noble Qur'an, God has endowed Arabic with eminent scholars who carried its torch throughout the ages, and among these scholars was a great scholar who did not study knowledge without being distinguished in it, and he did not take up art without success in it. So he stated, and went to write, so he excelled, and his impact followed, so his students benefited from him, and we have his books and his opinions, and he had his own singularities that testify to his high status and position among the grammarians, and it was praised by God Almighty, and made the study of (Al-Suhaili's grammatical singularities an "analytical study") as a title. The reasons for choosing this topic are as follows: First - the life of this world did not receive much attention from scholars and researchers, ancient or modern. Perhaps the fame of his peers in the field of Arabic, such as Ibn Kharif and Ibn Asfour, had an impact on this, secondly - standing on the thought of Al-Suhaili, and his grammatical output, which is

characterized by piercing consideration, his independent opinions, and his serious discussions of the grammarians' views and their doctrines, thirdly - standing on his grammatical views that he was unique with Among the grammarians, studying these views, and explaining his efforts in them. The nature of the topic and the course of the research called for it to be divided into two sections preceded by the introduction, followed by the conclusion, and the index of sources and references. Critical Analytics.

Keywords: Al-Suhaili, Singularities, Grammar, Analytical study, Andalusia.

المقدمة

الحمد لله خالق الإنسان، معلمه البيان، والصلاة والسلام على خير الأنام صلى الله عليه وسلم ..... ، وبعد:

تعتبر الأندلس الجسر الرابط بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الإسلامية، وهذه المنطقة لو حددناها لغويا لوجدنا فيها عدة لغات عربية، وإفرنجية، وبربرية ....إلخ ففيها خليط من الأجناس البشرية، وخليط من اللغات، فلعل هذا من الأسباب الكثيرة التي جعلت البحث اللغوي يزدهر في هذه البلاد، فرغم الظروف السياسية القاهرة، ودفاعًا عن لغة القرآن الكريم، نجد الكثير من شيوخ الأندلس اهتموا بتدريس اللغة العربية؛ حفاظًا على الدين الإسلامي، والقرآن الكريم.

وقد حبى الله العربية بعلماء أجلاء حملوا مشعلها على مر العصور، وكان من هؤلاء العلماء عالم كبير ما درس علمًا إلا برّز فيه، ولا تناول فناً إلا وُفِّق فيه، ذاع صيته، وطوّفت في الآفاق شهرته، تصدى للدرس فأفاد، وتوجه للتأليف فأجاد، عمَّ فضله، وتتابع أثره، فأفاد منه تلاميذه، وبقيت لنا كتبه وآراؤه، وكانت له انفراداته التي تشهد بعلو قدره ومكانته بين النحويين.

وقد استخرت الله تعالى، وجعلت دراسة (انفرادات السهيلي النحوية "دراسة تحليلية") عنوانًا لبحثي.

وتتمثل أسباب اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

أولاً– لم تلق حياة هذا العالم كبيرَ اهتمام من الدارسين والباحثين قديمًا أو حديثًا. ولعل شهرة أقرانه في مجال العربية كابن خروف وابن عصفور كان لها أثر في ذلك.

ثانيًا– الوقوف على فكر العلامة السهيلي، ونتاجه النحوي، والذي يتسم بالنظر الثاقب، وآرائه المستقلة، ومناقشاته الجادة لآراء النحاة ومذاهبهم.

ثالثًا– الوقوف على آرائه النحوية التي انفرد بها بين النحويين، ودراسة هذه الآراء، وبيان جهده فيها.

وقد دعت طبيعة الموضوع، وسير البحث أن يقسم إلى مبحثين تسبقهما المقدمة، وتعقبهما الخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع على النحو التالي:

* **المقدمة**، وفيها أذكر أسباب اختيار هذا الموضوع، وخطته، والمنهج المتبع في كتابته.
* **المبحث الأول:** تناولت فيه التعريف بالسهيلي.
* **المبحث الثاني:** تناولت فيه المسائل النحوية التي انفرد بها السهيلي. وبلغ عددها تسع مسائل جعلتها في تسعة مطالب.
* **خاتمة البحث:** وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها.
* **وأخيرًا** فهرس المصادر والمراجع.

وقد تعاونت مناهج ثلاثة في دراسة مسائل البحث، هي: المنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي، والمنهج التحليلي النقدي.

والله أسأل أن يجعلني من المخلصين لخدمة دينه ولغة القرآن، وأن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يحظى الرضا والقبول، والله المستعان، وعليه العون والتكلان.

المبحث الأول
ترجمة السهيلي

اسمه ونسبه:

لم يقع خلاف بين المَعْنِيِّينَ بالترجمة للسهيليّ في اسمه أو نسبه، ولعل ذلك يرجع إلى أن السهيليّ قد أملى نسبه على تلميذه ابن دحية.

قال ابن دحية: " أبو القاسم السهيليّ أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسين، واسمه: أَصْبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح، وهو الداخل للأندلس، هكذا أملى عليّ نسبه.

وقال: إنه من ولد أبي رويحة الخثعمي الذي عقد له رسول الله – صلي الله عليه وسلم – لواء عام الفتح" (١).

والسهيليّ نسبة إلى سهيل، وقد اختلف في المقصود بسهيل، فقيل: هو اسم قرية قريبة من مالقة (٢)، وقيل: هو اسم حصن (٣).

وأما الخثعمي فهو نسبة إلى أبي رويحة الخثعمي، كما جاء في نص ابن دحية السابق.

وقد عُرِف السهيليّ بثلاث كُنَى هي: أبو القاسم، وأبو زيد، وأبو الحسن (٤) لكن أشهرها أبو القاسم.

- **مولده ونشأته وأسرته:**

ذكر ابن دحية سنة ولادته، فقال: "سألته عن مولده، فأخبرني أنه ولد سنة ثمان وخمسمائة" (٥).

---

(١) المطرب/٢٣٠.

(٢) تذكرة الحفاظ ١٣٤٩/٤ ، والديباج المذهب ٤٨٣/١.

(٣) تاج العروس " فصل السين باب اللام " ، وأبو القاسم السهيليّ ومذهبه النحوي /٤٧.

(٤) الديباج المذهب ٤٨١/١.

(٥) المطرب /٢٣٣ ، ويراجع: البداية والنهاية ٣١٨/١٢.

وقد اختلف في مكان ولادته، فقيل :إنه ولد بمدينة مالقة [١]، وقيل: بأشبيلية [٢]، وقيل: بحصن سهيل [٣].

وأما نشأته: فقد نشأ بمالقة، قال ابن دحية: "ونشأ بمالقة، وبها تعرّف، وفي أكنافها تصرّف حتى بزغت في البلاغة شمسه، ونزعت به إلى مطامح الهمم نفسه" [٤].

وأما أسرته: فلم تشر كتب التراجم إلى أسرته إلا إشارات عابرة، منها قول **السهيليّ**: "كان [٥] يجل أبي رحمه الله " [٦]، وقول ابن دحية: "وسمع الموطأ على خال أبيه" [٧].

وجاء في طبقات المفسرين أنه "من بيت علم وخطابة " [٨].

وقال الذهبي : "ولد الخطيب أبي محمد بن الإمام الخطيب أبي عمر الخثعمي" [٩].

ولعل السبب في تلك الإشارات العابرة أن السهيلي لم يكن ليتحدث عن أهله كثيرًا؛ كي لا يتذكر مصيبته فيهم فقد "أغار الفرنج على سهيل، وخربوه، وقتلوا أهله وأقاربه وكان غائبًا، فاستأجر من أركبه دابة، وأتى بها إليه، فوقف بإزائه، وقال:

(١) وفيات الأعيان ١٤٤/٣.
(٢) تذكرة الحفاظ ١٣٤٩/٤.
(٣) الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال /٢٥٧ ، وأبو القاسم السهيليّ ومذهبه النحوي /٤٨.
(٤) المطرب /٢٣٠.
(٥) أي : شيخه أبي داود سليمان بن يحيي .
(٦) المطرب /٢٣١ ، ويراجع : أبو القاسم السهيليّ /٤٥.
(٧) المطرب /٢٣١.
(٨) طبقات المفسرين ٢٧٣/٢.
(٩) تذكرة الحفاظ ١٣٤٨/٤ ، ويراجع : أبو القاسم السهيليّ /٤٦.

يـــا دارُ أيـــن البِيـــضُ الآرامُ ... أم أيـــن جـــيرانٌ علـــىّ كـــرامُ
رابَ المحـــبُّ مـــن المنـــازلِ أنـــه ... حَـــيًّا فلـــم يَرْجِـــعْ إليـــه ســـلامُ
لمـا أجـابني الصَـدَى عـنهم ولـم ... يَلـــجِ السّامـــعَ للـــحبيبِ كـــلامُ
طارحـــتُ وُرْقَ حَمَامِهـــا مُتَرَنمـــاً ... بمقـــالِ صَـــبٍّ والـــدّموعُ سِـــجامُ
يـــا دارُ مـــا فَعَـــلَتْ بـــكِ الأيَّـــامُ ... ضَـــامَتْكِ والأيَّـــامُ لـــيس تُضَـــام " (١).

شـيوخـــه:

نهل السهيليّ من معين شيوخ كثيرين، سأخص بالذكر منهم من صرحت كتب التراجم أنه أخذ عنهم العربية وتعلقاتها، وهم:

(١) ابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) (٢).
(٢) ابن الأبرش (ت ٥٣٢ هـ) (٣).
(٣) ابن الرماك (ت ٥٤١ هـ) (٤).
(٤) أبو مروان عبد الملك بن مجير (ت بعد ٥٥٠ هـ) (٥).
(٥) أبو محمد القاسم بن دحمان (ت ٥٧٥ هـ) (٦).

وليس هؤلاء الشيوخ هم كل من أخذ السهيليّ عنهم العربية وتعلقاتها، وإنما هناك آخرون يدلنا على ذلك أن ابن دحية ذكر – بعد ذكر الشيوخ المتقدم ذكرهم . أنه أُجِيز له " إلى جماعة من العلماء والنحاة والأدباء " (٧).

- **تلاميذه:**

أخذ عن السهيليّ العربية جم غفير من العلماء منهم:

---

(١) الأبيات من بحر الكامل لأبي القاسم السهيليّ. ينظر: المغرب في حلى المغرب ٤٤٨/١.
(٢) المطرب /٢٣١ ، ويراجع : تذكرة الحفاظ ١٣٤٩/٤.
(٣) المطرب /٢٣٢.
(٤) السابق والصفحة.
(٥) المطرب /٢٣٠.
(٦) المطرب /٢٣١.
(٧) المطرب /٢٣٢.

١- عبد الله بن الحسن بن أحمد بن يحيي الأنصاري (ت ٦١١ هـ) [١].
٢- أبو علي الرندي (ت ٦١٦ هـ) [٢].
٣- ابن دحية الكلبي (ت ٦٣٣ هـ)[٣].
٤- أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ)[٤].

- **آثاره العلمية:**

قد أثرى السهيليّ المكتبة العربية بمؤلفات خلدت ذكره على مرّ العصور، فلم يطلع عليها أحد إلا شهد له بالتقدم، ويمكن استعراض أسماء مؤلفاته على النحو التالي:

(١) نتائج الفكر (وهو كتاب مطبوع): هكذا سمّى السهيليّ كتابه ، فقد أحال في كتابه الروض الأنف عليه، قال : " وقد فرغنا من كشف أسرار هذا الباب في نتائج الفكر" [٥].

(٢) الأمالي (وهو كتاب مطبوع): كان للسهيليّ أمالٍ متفرقة أملاها، وقد أشار إلى ذلك في الروض [٦].

والسهيليّ لم يجمع أماليه في مؤلف مستقل، وإنما كان هذا من فعل أحد العلماء، ولذلك فإن الكتاب المطبوع قد يشتمل على كل أمالي السهيليّ، وقد لا يشتمل[٧].

(٣) الفرائض وشرح آية الوصية (وهو كتاب مطبوع): وقد نسبه إليه جلّ

(١) بغية الوعاة ٣٧/٢.
(٢) الإحاطة ٢٤٩/٢.
(٣) المطرب /٢٣٣ – ٢٣٤ ، ويراجع : أبو القاسم السهيليّ /٨٩.
(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٦٣/٢.
(٥) الروض الأنف ١٦٤/٣.
(٦) الروض الأنف ٢١٤/١ ، ٢٣٧/٣.
(٧) ينظر: مقدمة محقق الأمالي الدكتور البنا /١٥.

المترجمين، ولكن اختلفوا في تسمية الكتاب، فسماه بعضهم [١] شرح آية الوصية، وسماه بعضهم [٢] الفرائض. وقد وضع له محقق الكتاب مسمى بـ " الفرائض وشرح آية الوصية " [٣].

(٤) **التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء الأعلام (وهو كتاب مطبوع):** هكذا سماه السهيليّ [٤]، و تبعه تلميذه ابن دحية [٥]، غير أن ابن دحية وضع " فيما" موضع " بما ".

(٥) **الروض الأنف والمشرع الرِّوَي في تفسير ما اشتمل عليه حديث سيرة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – واحتوى (وهو كتاب مطبوع):** هذا هو عنوان الكتاب كاملاً كما ذكره ابن دحية في قوله: " وتصانيفه كثيرة، فمذهبتها كتاب: الروض الأنف والمشرع الروي في تفسير ما اشتمل عليه حديث سيرة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – واحتوى " [٦].

(٦) **دلائل النبوة:** قد نسبه إليه أبو حيان في قوله: " ونقل السهيليّ في كتابه دلائل النبوة من تأليفه " [٧].

هذه هي مؤلفات السهيليّ كما ذكرها السهيليّ ومن تلاه.

وللسهيليّ مسائل متفرقة كما قال المترجمون له [٨].

---

(١) منهم ابن فرحون في الديباج المذهب ٤٨٠/١، والفيروزابادي في البلغة /١٣٢، والداوودي في طبقات المفسرين ٢٧٢/١.

(٢) منهم الذهبي في تذكرة الحفاظ ١٣٤٩/٤ ، وابن كثير في البداية والنهاية ٣١٨/١٢.

(7) يراجع: النتائج/١٥.

(٤) الروض الأنف ٧/١ ، وقد اكتفى في مواضع أخرى بتسميته هذا الكتاب بالتعريف والإعلام . يراجع: السابق ١٠١/١ ، ٨٣/٢ ، ٢٨/٣ ، ٣٦/٤-١٩٩.

(٥) المطرب /٢٣٧.

(٦) المطرب /٢٣٦.

(٧) البحر المحيط ٦٢٢/١.

(٨) يراجع: المطرب /٢٧٣، والبداية والنهاية ٣١٨/١٢، وشذرات الذهب ٢٧٢/٤.

هذا ، وقد نُسِب إليه أن له كتاباً في شرح الجمل لم يتم [١].

والحق أن شرح الجمل يراد به نتائج الفكر؛ لأن السهيليّ وتلميذه ابن دحية لم يشر أحدهما إلى شرح السهيليّ للجمل، وإنما وقع اللبس عند من قال ذلك بسبب ترتيب "نتائج الفكر" على أبواب الجمل [٢].

- **عصره:**

ولد السهيلي سنة (٥٠٨هـ)، ومات سنة (٥٨١هـ)، ومن ثم فإنه قد شهد عصرين من عصور الأندلس، هما: عصر المرابطين(٤٩٣هـ- ٥٤١هـ)، وعصر الموحدين (٥٤١هـ – ٦٦٨هـ).

وقد عني المرابطون بأعمال الجهاد ومحاربة النصارى، فكانت دولتهم دينية عسكرية قبل كل شيء، ولم تهتم برعاية العلوم والآداب، ومن ثم فإن الحركة الفكرية في هذا العصر عاشت حالة ركود نسبي، ولم تحظ بازدهار يلفت النظر بل إن مطاردة الحكومة المرابطية البحوث الكلامية والفلسفية كانت لها أثرها في صد الحركة الفكرية وفي تأخرها، ومع هذا فإن هذا العصر لم يخل من رجال العلم والأدب [٣].

فقد أظل هذا العصر أعلامًا نهل السهيلي من معينهم منهم ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ)، وابن الباذش (ت ٥٢٨هـ)، وابن الأبرش (ت ٥٣٢هـ)، وابن الرماك (ت ٥٤١هـ)، وابن العربي (ت٥٤٣هـ) .

وكان السهيلي من خيرة تلاميذ هذا العصر بشهادة شيوخه، فقد ذكر أنه سأل شيخه ابن الطراوة عن العامل في المصدر إذا كان توكيداً للفعل، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكد إذ هو هو في المعنى ، فسكت ثم قال له: ما سألني عنه

(١) نسب ذلك إليه المالقي في رصف المباني /٣٣٩، والفيروزابادي في البلغة /١٣٢.
(٢) مقدمة محقق النتائج /٢١.
(٣) يراجع: دولة الإسلام في الأندلس ٤/٤٣٨- ٤٣٩.

أحد قبلك [١].

وأما عصر الموحدين فهو العصر الذي صار فيه السهيلي من الأساتذة البارزين. وقد ازدهر العلم في هذا العصر ازدهارًا عظيمًا؛ لعناية حكامه بالعلم وتشجيعهم العلماء، فقد أُثِرَ عن خليفتهم الثالث يعقوب بن يوسف أنه قال: " يا معشر الموحدين أنتم قبائل، فمن نابه أمر فَزِعَ إلى قبيلته، وهؤلاء . يعني العلماء – لا قبيل لهم إلا أنا " [٢].

وحُكِي أن "مجالسه كانت مُزَيَّنة بحضور العلماء والفضلاء تُفْتَتَحُ بالتلاوة ثم بالحديث ثم يدعو هو، وكان يجيد حفظ القرآن، ويحفظ الحديث، ويتكلم في الفقه ويناظر ..... صنف في العبادات، وله فتاوٍ" [٣].

وقد حظي السهيلي بهذه العناية، فقوبل بمكارم الأخلاق في مراكش، وقد صور لنا ابن يحيى استقبال حضرة مراكش له، فقال: " فأمروا بوصوله إلى حضرتهم، وبذلوا من مراكبهم وخيلهم ونعمتهم، وقوبل بمكارم الأخلاق، وأزال الله عنه علام الإملاق، واستقبل بالجاه الجسيم والوجه الوسيم " [٤].

وقد نهل من معين السهيلي في هذا العصر تلاميذ كثيرون منهم عبد الله بن يحيي الأنصاري (ت ٦١١ هـ)، والرندي (ت ٦١٦ هـ)، وابن دحية الكلبي (ت ٦٣٣هـ)، وأبو على الشلوبين (ت٦٤٥هـ).

ومن أعلام اللغة المعاصرين له: ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ)، وأبو ذر الخشني (ت ٦٠٤هـ)، وابن خروف (ت ٦٠٩هـ).

(١) يراجع : النتائج/٣٥٨.
(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٤/٢١.
(٣) السابق ٣١٦/٢١.
(٤) المطرب /٢٣٢-٢٣٣ .

- **تأثيره في اللاحقين من النحاة المتأخرين:**

قد كان تأثيرًا بالغًا لا يمكن إنكاره ولا إغفاله، فقد كثر ذكره في كتبهم، ونقل عنه أعلامهم صراحة في مؤلفاتهم.

فقد ذكره ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) في كتابه: الرد على النحاة [١]، ونقل عنه أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) في كتابه: شرح المقدمة الجزولية الكبير [٢].

ونقل عنه أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) في مؤلفاته المختلفة كارتشاف الضرب [٣]، ونقل عنه المرادي (ت ٧٤٩ هـ) في كتابه : الجنى الداني [٤]، ونقل عنه الإربلي (ت ٧٥٠ هـ تقريبًا) في كتابه: جواهر الأدب [٥]، ونقل عنه ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) في كتابه: مغني اللبيب [٦]، ونقل عنه ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) في كتابه: المساعد [٧]، ونقل عنه السلسيلي (ت٧٧٠ هـ) في كتابه: شفاء العليل [٨]، ونقل عنه عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت ٨٠٢ هـ) في كتابه: ائتلاف النصرة [٩]، ونقل عنه الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) في كتابه : التصريح بمضمون التوضيح [١٠]، ونقل عنه

(١) يراجع . على سبيل المثال . : الرد على النحاة /١٣٣.
(٢) يراجع . على سبيل المثال . : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٦٠/١ ، ٤٦٣/٢ ، ٧٩٩ .
(٣) يراجع . على سبيل المثال . : الارتشاف ٤٦٧/١ ، ٤٦٨.
(٤) يراجع . على سبيل المثال . : الجنى الداني / ٣٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٠.
(٥) يراجع . على سبيل المثال . : جواهر الأدب /٤٥٥، ٤٩٤، ٥٠٦.
(٦) يراجع . على سبيل المثال . : المغني ١/ ٥٠ ، ١١٩ ، ١٣١ .
(٧) يراجع . على سبيل المثال . : المساعد ١٩١/١ ، ٥١٣ ، ٥٨٧ .
(٨) يراجع – على سبيل المثال – : شفاء العليل ١/ ١٢٢ ، ١٢٣ ، ٤٢٩ .
(٩) يراجع . على سبيل المثال . : ائتلاف النصرة /١٣٥ ، ١٤٣ .
(١٠) يراجع . على سبيل المثال . : التصريح ١/ ٢٠٢ ، ٢/ ١٥٣ ، ٢١٠ ، ٣١٠.

السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه: الأشباه والنظائر [١]، ونقل عنه الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك [٢].

- **وفاته:**

ودّع الدنيا – رحمه الله – بعد أن ملأها بفكره، وكانت وفاته بحضرة مراكش يوم الخميس السادس والعشرين من شعبان سنة إحدى وثمانين وخمسمائة، ودفن في ظهر هذا اليوم [٣].

(١) يراجع . على سبيل المثال . : الأشباه والنظائر ١/ ١٤٤ ، ١٤٧ ، ٢ / ١٠٧ ، ١٢٠.
(٢) يراجع – على سبيل المثال – : شرح الأشموني ٥٢/٢ – ٩٥ ، ٣ / ١٦٤.
(٣) يراجع: المعجب /٢٣٣، البداية والنهاية ٣١٨/١٢.

المبحث الثاني

انفراداته النحوية

المطلب الأول: أصل "الذي"

خالف السهيلي النحويين في ذلك حيث يرى أن أصل (الذي): ذو بمعنى صاحب، ثم أدخلت الألف واللام عليه للتعريف؛ لأنه اسم يوصف به المعرفة، والنعت يتبع منعوته في التعريف، ثم ضُعِّفت اللام؛ كي لا يذهب لفظها في الإدغام، وكي لا يذهب ألف الوصل في درج الكلام، فصار: اللّذو، ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب واو متطرفة بعد ضم إلا ويجب قلبها ياء، فقلبت الضمة كسرة، فصار: الذي، كقولهم في جمع دلوٍ: أدلٍ .

قال **السهيلي**:" ثم إن أكثر العرب لما رأوه اسمًا وصف به المعرفة أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف، فأدخلوا الألف واللام عليه، ثم ضاعفوا اللام كيلا يُذهِب لفظها الإدغام، ويَذهَب ألف الوصل في الدرج، فلا يظهر التعريف، فجاء منه هذا اللفظ: الذو ، فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة قلبوا الواو منه ياء؛ إذ ليس في كلامهم واو متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتنقلب ياء، كقولهم: دلو، و أدلٍ، ولا نطول بتكثير النظائر؛ لأن الأصل معروف عند الشادين، فلما انقلبت الواو ياء والضمة كسرة صار اللفظ الذي" [(١)].

وما ذكره **السهيلي** وإن دل على صفاء ذهنه وقوة عقله فإنه يعتريه التكلف، لذا وصف كلامه بالتعسف والاضمحلال[(٢)] .

وبدراسة المسألة في كتب النحويين – غير السهيلي – تبين أنهم اختلفوا في بيان أصل (الذي) على ثلاثة مذاهب:

---

(١) النتائج /١٧٨، وينظر: الهمع ١/ ٣١٩ – ٣٢٠ .

(٢) يراجع: التذييل ٣/٢٠، الهمع ١/٣٢٠.

المذهب الأول: مذهب سيبويه [١]، والزجاج [٢]، وآخرون [٣].

ويرى هؤلاء أن أصل (الذي): لَـذِي على وزن فَعِل بكسر العين . قال سيبويه : " وأما (الذي) فإذا سميت به رجلاً أو بالتي أخرجت الألف واللام؛ لأنك تجعله علماً له ، ولست تجعله ذلك الشيء بعينه كالحارث، ولو أردت ذلك لأثبت الصلة، وتصرفه وتجريه مجرى عمٍ"[٤].

فقد نص سيبويه على أن الذي يجرى مجرى عمٍ، وعمٍ على وزن فعِل، وكذلك (الذي) أصلها: لذٍ على وزن فعِل.

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بما يلي:

أولاً: أن هذا له نظير من كلام العرب نحو: شجٍ وعمٍ، وهذا أقل ما تبنى عليه الأسماء، ولا يتعارض هذا مع الأسماء التي أوغلت في الشبه بالحروف، والتي تقع على أقل من ذلك، فإن هذا خلاف الأصل، ولا يمكن إلحاق (الذي) بها، فيحكم بزيادة اللام الثانية فيها كما تزاد اللام للتعريف ؛ لأن هذا خلاف الأصل ، فاللام لا تزاد إلا في كلمات يسيرة لوجود الدليل على زيادتها نحو: زيدل، وعبدل، وأولالك؛ لقيام الدليل على ذلك، كقولك في معناها: زيد، وعبد، وأولاك .[٥]

ثانياً: أن اللام والياء يذكران في التصغير، ومعروف أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فقد قالوا في تصغير (الذي): اللّذَيّا [٦] .

---

(١) الكتاب ٢٨١/٣.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف /١١٠.

(٣) ابن السراج في الأصول ٢٦٣/٢، والجوهري في الصحاح " الذي "، ومكي في مشكل إعراب القرآن ٧١/١، وابن الشجري في الأمالي لابن الشجري ٥٣/٣، وابن مالك في شرح التسهيل ١٩١/١، وأبو حيان في التذييل ١٩/٣.

(٤) الكتاب ٢٨١/٣.

(٥) ينظر: الإنصاف ٦٧٣/٢.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٧٣، وينظر : الأصول ٢٦٣/٢، وشرح المفصل ١٤٠/٣.

وقد أشار الدكتور مهدى المخذومي إلى أن احتجاج البصريين بتصغير (الذي) على: اللّذَيّا لا ينصر كلامهم؛ لأن العرب يستروحون إلى الكلمات الثلاثية كما يستروح إليها غيرهم من الساميين، ولذلك كان الأساس في اللغات السامية هو الثلاثي غالبًا، فإذا استعملت هذه الصيغ استعمال الصيغ الأخرى التي تمثل أكثر مفردات اللغة حملوها عليها، وزادوا في أصولها كما فعلوا في اسم، وأخ، وأب، وحم، وفو، وغيرها، وهي أبنية سامية الأصل بقيت في العربية دون أن يلحقها التطور الذي لحق مفرداتها ، فأقرَّها في الثلاثي، فبقيت على حالها، فلما أرادوا أن يستعملوها استعمال سائر المفردات أضافوا إليها الواو والهمزة أو الهاء في أخوه، وآباء ، وأفواه، وأسماء في حال الجمع، وفتحت الخصائص العامة لسائر المفردات(١).

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين (٢) عدا الفراء.

ويرون أن الاسم في (الذي) هو الذال وحدها، ثم زيدت لام متحركة؛ لئلا يجمع بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة، ثم حركت الذال بالكسر، وأشبعت الكسرة، فتولدت الياء (٣).

واحتج هؤلاء لمذهبهم بسقوط الياء في التثنية، نحو قولنا: اللذان واللَّذَيْنِ، وسقوطها في الشعر مع تسكين الذال (٤)

(١) يراجع : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ ١٩٨-٠١٩٩.
(٢) ينظر: شرح اللمع للواسطي/ ٢٣١، الإنصاف ٦٦٩/٢، اللباب للعكبري ١١٤/٣.
(٣) يراجع: شرح الكافية ٢٥١/٣.
(٤) يراجع: اللمع ٣١٩/١، الإنصاف ٦٧٠/٢ -٦٧٢، شرح المفصل ١٣٩/٣ – ١٤٠ .

قال الشاعر:

فَظَلْتُ في شرٍّ من اللّذْ كِيداكاللّذْ تزبَّي زُبْيةً فاصْطِيدا [١]

وأجيب عن ذلك بما يلي :

. أنه لا يوجد في كلام العرب اسم ظاهر على حرف واحد، ولو كان على حرف واحد لما جاز تصغيره [٢].

. أن هذه التثنية ليست تثنية حقيقية، وإنما هذه الصيغة مرتجلة للتثنية، وإنما لم يجز تثنيتها كقولهم في زيد: زيدان، وفي عمرو: عمران؛ لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير، والأسماء الموصولة لا يجوز تنكيرها [٣].

ـ أن حذفها في الشعر وتسكين الذال في (اللّذْ) لغة، ولو جاز الاستدلال بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز أن يستدل باللغات الأخرى على أن الأصل فيها الحركة، فقد ورد فيها أربع لغات:

إحداها: الذيْ بياء ساكنة، وهي أفصح هذه اللغات.

الثانية: الذيّ بياء مشددة.

الثالثة: اللذِ بكسر الذال من غير ياء.

الرابعة: اللذْ بسكون الذال، وهذه اللغة أقل اللغات، فأولى ألا تعتبر لقلتها [٤] .

وذكر ابن يعيش أن الياء حذفت في الشعر لضرب من التخفيف؛ لحذفهم لها في قوله تعالى: ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَد ﴾ [٥]، في قراءة كثير من

---

(١) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله . يراجع : إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٦٥ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٧/٢.

(٢) يراجع: الأصول ٢٦٣/٢، شرح اللمع للواسطي/٢٣١، اللباب للعكبري ١١٤/٢، الهمع ٣١٩/١.

(٣) الإنصاف ٦٧٤/٢، التذييل ٢٠/٣.

(٤) الإنصاف ٦٧٥/٢ – ٦٧٧.

(٥) الكهف /١٧.

القراء [١].

وقيل [٢] : إن حذفها في الشعر وتسكين الذال يعد شاذًّا لا يدل على زيادتها؛ لأنه قد حذف في الشعر كثير من الأصول.

المذهب الثالث: مذهب الفراء [٣].

ويرى أن أصل (الذي): ذا الإشارية.

وقد تناول ابن الشجري رأيه، ووصفه بالفساد وبين أوجه فساده، حيث قال: " وقال الفراء: أصل الذي: ذا المشار به إلى الحاضر، أرادوا نقله من الحضرة إلى الغيبة، فأدخلوا عليه الألف واللام للتعريف، وحطّوا ألفه إلى الياء للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب، وهذا قول ظاهر الفساد، وهو من دعاوى الكوفيين، فمن فساده أن (ذا) معرفة بما فيه من الإشارة، فلا حاجة به إلى التعريف بالألف واللام، ثم قوله: حطوا ألفه إلى الياء للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب فاسد أيضا؛ لأننا لسنا نجد في (الذي) إشارة إلى غائب كما نجد في ذلك، وفي تلك، وذانك، وأولئك إشارة إلى غائب، وأقوى وجوه فساده أنه إذا كان أصل الذي: ذا بزعمه، فما وجه هذه اللام المدغمة فيها لام التعريف؟ "[٤].

ويلاحظ من كلام ابن الشجري أن أصل (الذي) عند الفراء (ذا) الإشارية، وأن هذا التغيير الذي حدث فيها حدث لتصيير إشارتها من الحاضر إلى الغائب، وقد أفسد رأي الفراء بثلاثة أوجه هي:

---

(١) وقف عليها أهل المدينة وأبو عمرو بغير ياء، ووصلها ابن كثير وأهل الكوفة (عاصم وحمزة والكسائى)، وأهل الشام (ابن عامر وتلاميذه) بغير ياء، ووقفوا بغير ياء. يراجع: السبعة في القراءات/ ٣٨٦، التبصرة في القراءات السبع/٥٧١.

(٢) قاله العكبري في اللباب ١١٥/٢، وأبو حيان في التذييل ٢٠/٣.

(٣) لم أقف عليه في كتابه معاني القرآن في مظان ذلك، وينظر: أمالي ابن الشجري ٥٢/٣، التذييل ٢٠/٣.

(٤) أمالي بن الشجري ٥٢/٣-٥٣.

. أنه لا داعي لتعريف (ذا) بالألف واللام؛ لأنها معرفة قبل دخول الألف واللام.

ـ أنه لا وجه للقول بأن (الذي) يشار بها إلى الغائب؛ لأن معنى الإشارة إلى الغائب ليس موجودًا فيها كوجوده في ذلك، وتلك، وذانك، وأولئك.

. أن كلامه يعتريه النقصان ؛ لأنه لم يستوف كل ما حدث في الكلمة من تغيير، فإنه . وإن بيّن وجه دخول الألف واللام وهو التعريف . لم يبيّن وجه اللام المدغمة فيها لام التعريف.

ونظراً لما ذكره الفراء من تقديرات ثبت فسادها وصف كلامه بالتعسف والاضمحلال(١).

وبالنظر إلى تلك المذاهب يتضح أن ما ذهب إليه السهيلي لم يقل به غيره من النحويين فيما وقفت عليه من كتبهم.

ويرى الباحث أنه لا مانع من الحكم بأن هذه الصيغة مرتجلة، ويدلنا على ذلك قول الإمام الرضى بعد ذكره لرأي البصريين والكوفيين: "وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب" (٢).

ومما يؤيد غموض آرائهم في هذه المسألة أنهم لم يكادوا يتعرضون لبقية الأسماء الموصولة (٣) ناهيك عن التكلف الظاهر في كلام كلٍّ من الفراء والسهيلي كما مرَّ.

(١) يراجع:التذييل ٣/٢٠، الهمع ١/٣٢٠.
(٢) شرح الكافية ٣/٢٥١.
(٣) مدرسة الكوفة /١٩٩.

المطلب الثاني:

معني التثنية في "حنانيك"

خالف السهيلي جمهور النحويين في بيان المراد من التثنية في (حنانيك)، قال في الروض الأنف: "وقوله: حنانيك بلفظ التثنية، قال النحويون: يريد حنانًا بعد حنان، كأنهم ذهبوا إلى التضعيف والتكرار لا إلى القصر على اثنين خاصة دون مزيد.

قال المؤلف .رحمه الله .: ويجوز أن يريد: حنانًا في الدنيا، و حنانًا في الآخرة، وإذا قيل لمخلوق نحو قول طرفة:

أبا مُنذرٍ أفنيتَ فاستبقِ بعضنَا حَنانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهونُ من بعضِ (١)

فإنما يريد: حنان دفع وحنان نفع؛ لأن كل من أمّل ملكًا فإنما يؤمله ليدفع عنه ضيرًا أو ليجلب إليه خيرًا" (٢) .

ويظهر من النص أن السهيلي ذكر أن التثنية في حنانيك لا يراد بها التكثير، وإنما يراد بها القصر على اثنين خاصة دون مزيد، فإذا خوطب بها الخالق تعالى فالمعنى: حنانًا في الدنيا، وحنانًا في الآخرة، وإذا خوطب بها المخلوق فإنما يراد: حنان دفع، وحنان نفع.

وردّ السيوطي مقالة **السهيلي** ببيت طرفة معللاً لذلك بأن طرفة قد استعمل (حنانيك) وهو لا يعتقد الآخرة ، فقال في تعليقه على رأي **السهيلي**: " ورُدّ بأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة، قال طرفة : **حَنانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهونُ من بعضِ** "(٣).

---

(١) عجز بيت من الطويل لطرفة بن العبد.
يراجع: ديوانه /٦٦، الكتاب ٣٤٨/١، تحصيل عين الذهب /٢١٩، و هو بلا نسبة في: المقتضب ٢٢٤/٣، شرح المفصل ١١٨/١. .

(٢) الروض الأنف ٢٥٩/١.

(٣) الهمع ١١١/٢– ١١٢ بتصرف واختصار.

ولعل السيوطي قد أصاب أجرًا حين قال ذلك؛ لأن **السهيلي** قد فرق في كلامه – كما مرّ – بين مخاطبة الخالق تعالى بـ (حنانيك) وبين مخاطبة المخلوق بها، فإذا كان المخاطب الله تعالى، فالمعنى: حنانًا في الدنيا وحناناً في الآخرة، وإذا كان المخاطب مخلوقاً كان المعنى: حنان دفع وحنان نفع، فأنى للسيوطي أن يخلط بين الأمرين؟

وبدراسة المسألة في كتب النحويين يبدو أن (حنانيك) من الألفاظ غير المتصرفة الملازمة للإضافة [١]، وهو مصدر منصوب بفعل مضمر، وقد أضمر فعله؛ لأنه صار بدلا منه [٢].

ولم يقع خلاف بين النحويين في ذلك، وإنما اختلفوا في معني التثنية فيه على مذهبين منهما مذهب السهيلي السابق.

فقد ذهب الجمهور، ومنهم الخليل [٣]، وسيبويه [٤]، والمبرد [٥]، والأعلم [٦]، وابن الأثير [٧] ، وابن يعيش [٨]، والشلوبين [٩]، وابن عصفور [١٠]، والرضى [١١]، والسيوطى [١٢].

---

(١) يراجع: الكتاب ٣٤٨/١، شرح المفصل ١١٨/١.
(٢) ينظر: الكتاب ٣٤٨/١، تحصيل عين الذهب /٢١٩، شرح المفصل ١١٨/١.
(٣) ينظر: الكتاب ٣٤٨/١ – ٣٤٩.
(٤) يراجع: السابق ٣٤٨/١.
(٥) المقتضب ٢٢٣/٣ – ٢٢٤.
(٦) النكت ٣٨٥/١، تحصيل عين الذهب /٤١٩ – ٤٢٠.
(٧) البديع ١٣٠/١.
(٨) شرح المفصل ١١٨/١.
(٩) التوطئة /٣٥٢، شرح المقدمة الجزولية ١٠٩٣/٣.
(١٠) شرح الجمل له ٥٨١/١.
(١١) شرح الكافية ٣٢٩/١.
(١٢) الهمع ١١١/٢.

ويرى هؤلاء أن التثنية . هنا . معناها التكثير والمبالغة ومداولة الفعل، فمعنى (حنانيك): تحننّا بعد تحنن أو حناناً بعد حنان.

قال سيبويه في ذلك: "هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: حنانيك، كأنه قال: تحنُّنًا بعد تحنُّن، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلاً منه. ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة، كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله إلا مضافاً، فحنانيك لا يتصرف، كما لم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك .

قال الشاعر، وهو طرفه بن العبد:

أبا مُنذرٍ أفنيتَ فاستبقِ بعضنَا حَنانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهونُ من بعضِ

وزعم الخليل . رحمه الله . أن معنى التثنية أنه أراد: تحننًا بعد تحنن، كأنه قال: كلما كنت في رحمة وخير منك، فلا ينقطعنّ وليكن موصولاً بآخر من رحمتك" (١).

ويلاحظ من كلام سيبويه أن الخليل هو أول من قال بذلك.

وقال المبرد أيضًا: "واعلم أن من المصادر التي لا أفعال لها تجرى عليها، وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثنى للمبالغة، وذلك قولك: لبيك، وسعديك، وحنانيك إنما أراد : حنانًا بعد حنان أي كلما كنت في رحمة فلتكن موصولة بأخرى، وتأويل حنانيك إنما هو رحمة بعد رحمة يقال: تحنن فلان على فلان إذا رحمه" (٢).

ويتضح من كلام المبرد أنه متأثر بكلام الخليل وسيبويه.

وقد احتج الأعلم على مجيء التكثير بلفظ التثنية بقولهم: ادخلوا الأول فالأول، وجاءني القوم رجلاً ، فقال: "والدليل على التكثير بلفظ التثنية أنك تقول:

(١) الكتاب ٣٤٨/١ – ٣٤٩.

(٢) المقتضب ٢٢٣/٣ – ٢٢٤.

ادخلوا الأول فالأول، وجاءني القوم رجلاً رجلاً، ولا يحتاج إلى تكريره أكثر من مرة " (١).

ولعل ابن يعيش قد نقل كلام الأعلم هذا بمزيد من التفصيل والتوضيح في قوله:

"اعلم أن هذه المصادر التي وردت بلفظ التثنية الغرض من التثنية فيها التكثير، وأنه شيء يعود مرة بعد مرة، وليس المراد منها الاثنين فقط، كما تقول: ادخلوا الأول فالأول، والغرض أن يدخل الجميع، وجئت بالأول فالأول حتى يعلم أنه شيء بعد شيء، ومنه يقال: جاءني القوم رجلاً فرجلاً على هذا المعنى، ولا يحتاج إلى أكثر من تكريره مرة واحدة " (٢).

والرأي الأولى بالاتباع هو رأي السهيلي؛ لأن اعتراض السيوطي على ما استدل به السهيلي قد ثبت فساده بخلاف ما استدل به القائلون بإفادة (حنانيك) معنى التكثير، فقد استدلوا بقولهم: ادخلوا الأول فالأول، ودخل القوم رجلاً رجلاً، ولعل معنى التكثير الظاهر في المثالين فُهِمَ من الدلالة على الجمع في ادخلوا، والقوم، ويدل على ذلك أنه لو قال قائل: ادخلا رجلاً رجلاً، أو دخل الرجلان رجلاً رجلاً لم يكن في ذلك دلالة على التكثير والمبالغة.

(١) النكت ٣٨٥/١ .

(٢) شرح المفصل ١١٨/١ .

المطلب الثالث:

الاقتصار على أحد مفعولي (اختار) و (استغفر)

خالف السهيلي النحويين فذهب إلى أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي (اختار) و(استغفر).

وقد أورد ذلك السيوطي، قال: "وكذا يحذف أي: مفعول باب اختار، نحو: اخترت الرجال، واستغفرت ذنبي خلافا للسهيلي من قوله: لا يجوز الاقتصار على الواحد المنصوب" (١).

ونسب ذلك إلى السهيلي أيضا أبو حيان (٢).

ولم أقف على هذا فيما وقفت عليه من مؤلفات السهيلي.

وما نسب إلى السهيلي يعوزه الدليل، ولذلك فإني أميل إلى المذهب الأول المجيز للحذف؛ لأنه ورد في فصيح الكلام نثرًا وشعرًا، فقد أجاز الجرجاني حذف أحد المفعولين مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ (٣)، وأجاز حذفهما معاً مستدلاً لذلك بقوله تعالى : ﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (٤)، وبقولهم: استغفرت لزيد.

ووقع الحذف مع (اختار) في قول الشاعر:

وقالوا نَأَتْ فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالبُكَا فَقُلْتُ البُكَا أَشْفَى إِذَنْ لغَلِيلِي (٥)

فالتقدير: فاختر من الصبر والبكا واحداً (٦).

وذهب غيره إلى القول بجواز الاكتفاء بأحد المفعولين، ومن القائلين بهذا

---

(١) الهمع ٣ /١٧ .

(٢) التذييل ٣ : ٧٧/١ (رسالة).

(٣) هود /٩٠.

(٤) المنافقون / ٦.

(٥) البيت من الطويل ، لكثير عزة في ديوانه /١٥٧ . وبلا نسبه ينظر: شرح شذور الذهب /٣٨٢ ، والمغني ٤١٣/١ برواية: " لها " موضع " من ".

(٦) يراجع: منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب / ٣٨٢ .

سيبويه في قوله :"هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، إن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدًا درهمًا ، وكسوت بشرًا الثياب الجياد.

ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله، ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ (١)، وسميته زيدًا، وكنيت زيدًا أبا عبد الله، ودعوته زيدًا إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحدًا، ومنه قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذنباً لَسْتُ مُحْصِيه رَبَّ العبادِ إليه الوَجْهُ وَالعَمَلُ (٢) " (٣)

والملاحظ أن سيبويه قد عقد لذلك باباً، وكان مما مثل به الفعلين (اختار) و(استغفر).

وقد ذهب إليه أيضًا ابن السراج (٤)، والزجاجي (٥).

ولم يكتف الجرجاني بإجازة حذف أحد المفعولين بل أجاز حذفهما معًا مع الفعل (استغفر)، فقال: "وتقول: أمرت خيرًا، ولا تذكر المأمور، كما قلت: أعطيت درهمًا، ولم تذكر مَنْ أعطيته، وأمرت زيدًا، ولا تذكر ما أمرت به، كما قلت أعطيت زيدًا، ولم تذكر ما أعطيته، قال تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾، وتقول: أمرت، فلا تذكر المفعول ألبتة، كما قلت: أعطيت وكسوت، وتركت ذكر المفعولين، وعلى ذا قولك: استغفرت لزيد؛ لأن لزيد ليس من المفعولين في شيء، وإنما هو تبيين لموضع الاستغفار، كما تقول: أخذت لأجل

---

(١) الأعراف /١٥٥.

(٢) البيت من البسيط، لم أقف على قائله .

يراجع: معاني القرآن للفراء ٢ /٣١٤، والمقتضب ٢ /٣٢٠، والأصول ١ / ١٧٨، وشرح السيرافي ٣٠٤/٢، والبديع ٤٤١/١.

(٣) الكتاب ١ /٣٧.

(٤) الأصول ١ /١٧٧ وما يليها.

(٥) الجمل في النحو /٢٧.

زيد، وأعطيت لأجل زيد، قال تعالى: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، وإذا قلت: اللهم اغفر لزيد، كان التقدير: اللهم اغفر لزيد ذنوبه " [١].

فقد أجاز الجرجاني حذف أحد المفعولين، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾، وأجاز حذفهما معاً في قوله تعالى: ﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ وقولهم: استغفرت لزيد؛ لأن "لهم" و "لزيد" ليسا من المفعولين في شيء.

وذهب أيضًا إلى جواز حذف أحدهما المجاشعي [٢]، وابن الأثير[٣]، وأبوعلي الشلوبين [٤]، وابن عصفور [٥].

(١) المقتصد ١ /٦١٦ . ٦١٧.
(٢) شرح عيون الإعراب/ ١٢٣ – ١٢٤.
(٣) البديع ١ /٤٤٣.
(٤) التوطئة /٢٠٥.
(٥) المقرب / ١٨٤ – ١٨٥.

المطلب الرابع: وصف الوصف

خالف السهيلي النحويين فذهب إلى منع وصف الوصف إذا كان يقوى فيه معنى الفعل، ويجيز ذلك إذا كان جاريًا مجرى الاسم الجامد كأن يكون خبرًا عن مبتدأ، أو بدلاً من اسم جامد.

قال: "ولا يمتنع عندي نعته [أي الوصف] في بعض المواطن بعد أن يجري النعت الأول مجرى الاسم الجامد، فيكون خبرًا عن مبتدأ، أو بدلاً من اسم جامد، وأما نعتًا محضًا يقوى فيه معنى الرفع فما أراه يجوز ذلك فيه " (١).

ولعل السهيلي حصر جواز نعت الوصف في هذين الموضعين؛ لأنهما لا يخلصان للشبه بالفعل؛ لأن كلاً منهما قد يستخدم جامدًا غير مؤول بالمشتق ومشتقًّا بخلاف النعت، فلا يكون إلا مشتقًّا أو مؤولاً بالمشتق، فيقوى شبهه بالفعل، ولذلك لا يجوز وصفه، وكأنه بما قال يبطل ما استدل به سيبويه، ومن تبعه، فليس فيما استدلوا به وصفاً وقع خبرًا أو بدلاً من اسم جامد.

وبدراسة المسألة نجد أن النحويين – غير السهيلي – اختلفوا في نعت الوصف المشتق من الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الجواز مطلقًا، وإمام القائلين بذلك هو سيبويه، فقد جوز ذلك في غير موضع من كتابه، ففي باب: "هذا مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك "يستدل على أن المضاف إلى معرفة يكون بمنزلة النكرة إذا كان صفة لنكرة سواء كان وصفًا، أو موصوفًا، أو خبرًا، أو مبتدأ، فقال: "واعلم أن كل مضاف إلى معرفة، وكان للنكرة صفة، فإنه إذا كان موصوفًا، أو وصفًا، أو خبرًا، أو مبتدأ بمنزلة النكرة المفردة، ويدلك على ذلك قول الشاعر جرير:

(١) النتائج /٢٠٨ ، ويراجع : الارتشاف ١٩٣٣/٤، الهمع ١٥١/٣.

ظَلَلْنَا بِمُسْتَنِّ الحَرُورِ كأنّنا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمِ [١]

كأنه قال: لدى مستقبل صائم " [٢].

فسيبويه يرى أن (مستقبل الريح) بمنزلة النكرة؛ لأنه نعت للنكرة (فرس) ونعت بـ (صائم) وهو نكرة.

ولا يخفى أن سيبويه في كلامه السابق أجاز نعت الوصف فكلمة (مستقبل) وصف نُعِت بـ (صائم).

وقد نص على ذلك أيضًا في باب "هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها " حيث بين أن المعرف بأل يوصف بمثله، أو بما أضيف إليه ثم قال: "وذلك قولك: مررت بالجميل النبيل، ومرت بالرجل ذي المال" [٣].

فقد نُعِت (الجميل) . وهو وصف . بـ (النبيل).

ونص عليه أيضًا في باب "هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعًا، ولا يقع موقعه غير المفرد " حيث يقول: "وتقول: يا زيد الطويل ذو الجمة، إذا جعلته صفه لطويل" [٤].

وقال به المبرد حيث أجاز أن يقال: "يا زيد العاقل ذو المال "بجعل "ذو المال" نعتًا للعاقل[٥].

---

(١) البيت من الطويل لجرير، ديوانه /٤٥٤، الكتاب ٤٢٥/١، النكت ١ /٤٣٣، اللسان (حرر)، الدرر ٣٨١/٢، وبلا نسبة في: المقتصد ٥١٧/١ .

وفيه حجة أخرى وهي أن "مستقبل الريح " نكرة؛ لأن التنوين ها هنا مضمر، والأصل: مستقبلٍ الريح، ثم حذف التنوين، ويدل على ذلك أنه وصف بصائم وهو نكرة. يراجع: شرح أبيات سيبويه للنحاس/١٠٩.

(٢) الكتاب ٤٢٥/١ – ٤٢٦، ويراجع : الارتشاف ٤/ ١٩٣٣.

(٣) الكتاب ٧/٢.

(٤) الكتاب ١٩٣/٢، ويراجع : الارتشاف ١٩٣٣/٤، وحاشية الصبان ١٠٦/٣.

(٥) المقتضب ٢١٩/٤.

وأجازه كذلك النحاس [١]، وابن السراج [٢]، وصححه السيوطي، وعلل لذلك بأن الوصف اسم وكل اسم قابل للوصف ولا يرد بشبه ضعيف، أي : شبه الفعل والجملة [٣] .

المذهب الثاني : المنع مطلقًا، فلا يجوز نعت الوصف، وإذا تعددت الصفات فهي للأول إن كان مذكورًا، وإلا فللمقدر.

ونُسب هذا إلى ابن جني [٤]، فقد نص **السهيلي** على مذهب ابن جني في النتائج فقال: "..... فينبغي أن لا يجوز أن ينعت النعت، فتقول: مررت برجل عاقل كريم، على أن يكون كريم نعتًا لعاقل، ولكن نعتًا للاسم الأول، وكذلك عزيز حكيم، وسميع عليم؛ لأن النعت ينبئ عن الاسم المضمر وعن الصفة، والمضمر لا ينعت، ولأنه قد صار بمنزلة الجملة من حيث دلَّ على الفعل والفاعل، والجملة لا تنعت، ولأنه يجري مجرى الفعل في رفعه للأسماء، والفعل لا ينعت، وكذلك قال ابن جني هذا كله" [٥].

فابن جني يرى أن الوصف لا ينعت، فإذا قلنا: مررت برجل عاقل كريم، فكريم صفة لرجل لا لعاقل، ويعلل لمذهبه بثلاثة أمور:

الأول: أن النعت يدل على الصفة والاسم المضمر، ومعلوم أن الضمير لا ينعت به.

الثاني: أنه يدل على الفعل والفاعل، وهما جملة، والجملة لا تنعت، وإنما تنعت المفردات.

الثالث: أنه أشبه الفعل في رفعه للأسماء، والفعل لا يجوز نعته.

---

(١) إعراب القرآن له ٥ /٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه له /١٠٩.

(٢) الأصول ٣٧٢/١.

(٣) الهمع ١٥١/٣.

(٤) لم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته، ويراجع : النتائج /٢٠٨، والارتشاف ١٩٣٣/٤.

(٥) النتائج /٢٠٨.

وقد أشار السيوطي إلى أن من المانعين مَنْ علل لذلك بأن النعت من تمام الاسم الأول فكأنه بعضه. وردّ هذا القول بأنه لا خلاف في وصف المضاف والمضاف إليه مع أنهما كذلك(١).

وممن منعوا ذلك ابن بابشاز، وحجته أن الصفة مشتقة من الفعل، والفعل لا يوصف، فكذلك الصفة، ويوجه "مررت بالكاتب النبيل" على تقدير محذوف، وكأن الأصل: مررت بالرجل الكاتب النبيل، وحينئذٍ يجيز في "النبيل" أمرين:

الأول: أن يكون نعتًا للمحذوف فيكون صفة بعد صفة.

الثاني: أن يكون صفة للكاتب على تنزيله منزلة الاسم المحذوف، وحينئذٍ لا تكون الصفة لنفس الصفة، وإنما هي وصف للموصوف مع صفته (٢).

وإذا كان هذا توجيه ابن بابشاز لما لا يحتمل ظاهره إلا نعت الوصف، فمن باب أولى أن نحو: (مررت بالرجل الكاتب النبيل) يوجه – عنده – على أن (النبيل) نعت لرجل لا لكاتب.

المذهب الثالث: المنع إذا عمل عمل الفعل، والجواز إذا لم يعمل.

ونسب هذا المذهب إلي بعض النحويين (٣).

وإنما منعوا ذلك إذا عمل الفعل؛ لقوة شبهه بالفعل حينئذٍ، والفعل لا ينعت، وأجازوه إذا لم يعمل عمل الفعل لبعد شبهه عن الفعل إذ ذاك.

ولهذا نرى بعض النحويين – كابن عصفور(٤) ، وابن مالك (٥) – يمنع عمل الوصف إذا وصف.

قال ابن مالك : "ولا يعمل اسم الفاعل إذا لم يقصد به معنى الفعل

(١) الهمع ٣/١٥٠.

(٢) شرح المقدمة لابن بابشاز /٣٨٣ .

(٣) لم أقف على أحدهم، ويراجع : الارتشاف ٤/١٩٣٣، والهمع ٣/١٥١.

(٤) المقرب /١٨٨.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤.

كصاحب في أكثر الاستعمال لعدم الاعتماد على صاحب مذكور أو منوي، ولا إذا صغر أو وصف أو قصد به المضى، ولم توصل به الألف واللام، ولا حكيت به الحال، فلا يقال: "هذا ضويرب زيداً"، ولا "هذا ضارب عنيف زيدًا"، ولا "هذا ضارب أمس زيدًا لا اليوم".

وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف؛ لأنهما من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل معنى لا لفظًا" [1].

فقد منع ابن مالك أن يقال: هذا ضارب عنيف زيدًا. بنصب "زيدًا"، على أنه مفعول به لضارب؛ لأنه بعد عن شبه الفعل بوصفه؛ لأن الوصف من خصائص الأسماء.

وإذا ثبت ما قدمناه فإنه لا يجوز على هذا المذهب أن يكون الوصف نعتًا في نحو ما استدل به سيبويه، ومن تبعه؛ لأن الوصف عامل عمل الفعل، فقد عمل في قول الشاعر:

ظَلَلْنَا بِمُسْتَنِّ الحَرُورِ كأنّنا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمِ

لاعتماده على موصوف وهو (فرس)، واسم الفاعل يعمل إذا كان مجردًا من (أل) ومعتمدًا على موصوف كما ذكر النحويون [2].

وكذلك عمل في قولهم: مررت بالجميل النبيل، وفي قولهم: يا زيد الطويل ذو الجمة؛ لأن (الجميل) و (الطويل) صفتان مشبهتان، وكلاهما مقترن بالألف واللام .

وقد أجاز النحويون في اسم الفاعل إذا كان كذلك العمل في كل حال [3]،

---

(١) السابق والصفحة.

(٢) يراجع: الإيضاح للفارسي /١٣٣، والمقتصد ٥٠٩/١، والمقرب /١٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٣/٣ .

(٣) ينظر: المقتصد ٥٢٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٣، وشرح شذور الذهب /٣٩٨.

والصفة المشبهة تعمل بشروط اسم الفاعل في العمل [١].

والرأي الذي أميل إليه هو منع نعت الوصف، وإذا تعددت النعوت فهي للموصوف المذكور أو المقدر، كما قال ابن جني وابن بابشاز، ولكن ليس المانع ما قالوا فقط، وإنما يضاف إلى ذلك أمور:

الأول: أن القول بنعت الوصف يؤدي إلى وقوع الوصف نعتًا ومنعوتًا في آن واحد، وهذا ثقيل بخلاف القول بتعدد النعوت لمنعوت واحد فلا ثقل فيه .

الثاني: أن القول بنعت الوصف يؤدي إلى التباس باب نعت الوصف بباب تعدد النعوت لمنعوت واحد ، وبباب تعدد الخبر إذا كان الخبر المتعدد وصفًا.

الثالث: أن ما استدل به سيبويه، ومن تبعه من المجوزيين لوصف الوصف مطلقًا يمتنع على مذهب من قال بجواز نعت الوصف إذا لم يعمل وبمنعه إذا عمل، وعلى مذهب **السهيلي** كما مرّ، ومع ذلك لم يستدل **السهيلي** ولا أصحاب هذا المذهب لما قالوا بشاهد واحد مسموع، ولا غير مسموع.

(١) شرح ابن الناظم /٣١٨، وشرح شذور الذهب /٤٠٤.

المطلب الخامس:

عطف الفعل على الاسم والاسم على الفعل

خالف السهيلي النحويين فأجاز عطف الفعل على الاسم، ومنع عطف الاسم على الفعل وقبَّحه، قال: "وقد جاء عطف الفعل على الاسم إذا كان الاسم في معنى الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾، ونحو :﴿ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ. وَيُكَلِّمُ النَّاسَ﴾ ؛ لأن الاسم المعطوف عليه حامل للضمير، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم .....فإن قيل: فإذا جاز عطف الفعل على الاسم الحامل للضمير فينبغي أن يجوز عطف الاسم على الفعل، فيقول: مررت برجل يقوم وقاعد؟ قلنا: هذا ممتنع على قبح "[١].

وقد احتج السهيلي لمذهبه بأمور:

الأول: أن الفعل أصل، والاسم المشتق منه فرع عنه، فإذا عطف الفعل على الاسم المشتق منه يؤول الاسم بالفعل، وفي هذا رد الفرع إلى الأصل بخلاف عطف الاسم المشتق على الفعل، ففيه ردّ الأصل إلى الفرع، ولهذا جاز عطف الفعل على الاسم دون عكسه [٢].

الثاني: أن الاسم إذا عطف على الفعل أُوِّل الفعل إلى معنى الاسم، وهذا غير مقبول؛ لأن هذا الفعل " فعل محض وإن كان قد وقع موقع الاسم فلم يقع موقع اسم جامد، وإنما وقع موقع اسم في تأويل فعل، فلم يخرجه ذلك إلى أن يكون في تأويل الاسم، وإنما هو فعل محض" [٣] .

الثالث: أنه سيؤدي إلى عطف الاسم على فعل محض، وهذا لا يجوز "لأنك تشرك الاسم مع الفعل في عامل واحد" [٤].

---

(١) النتائج /٣١٨ – ٣١٩.

(٢) السابق /٣١٩.

(٣) السابق والصفحة.

(٤) السابق والصفحة.

الرابع: أن عطف الفعل على الاسم يشبه عطف الجملة على الجملة، فإذا " قلت: مررت برجل قائم ويقعد، ففي (يقعد) ضمير فاعل، كما في (قائم) ضمير فاعل" (١).

وهو يشير بذلك إلى أن هذا لا يتأتى في نحو: مررت برجل يقوم وقاعد؛ لأن (قاعد) لا يحتمل الضمير عنده؛ لأنه فَقَدَ شرط الإعمال بوقوعه بعد الواو، فيكون من عطف المفردات على الجمل.

الخامس: أن الاسم يكون جاريًا على الفعل وعاملاً عمله إذا عطف الفعل على اسم الفاعل بخلاف العكس، قال: " عُطِف الفعل على الاسم في مثل قوله تعالى: ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾، ونحو: مررت برجل قائم ويقعد؛ لأن الاسم معتمد على ما قبله، وإذا كان اسم الفاعل معتمدًا عمل عملَ الفعل، والاعتماد أن يكون نعتًا أو خبرًا، والذي بعد الواو ليس بمعتمد، ولو عكست المسألة فقلت: برجل يقوم وقاعد، أو يصففن وقابضات قبح؛ لأن ما بعد الواو اسم محض، وليس بمعتمد، فيجرى مجرى الفعل" (٢).

ويرى أبو حيان أن هذه الحجة الأخيرة غير جيدة؛ لأن المعطوف يجرى مجرى المعطوف عليه، فيقول: "وهذا الذي قاله [أي السهيلي] ليس بجيد؛ لأنه إذا عطف على الفعل الذي وقع صفة أو خبرًا أو حالاً، فهو خبر وصفة وحال، وهو يجرى مجرى الفعل، ألا ترى أنه يجوز له أن يعمل عمل الفعل، والعطف لا يمحض فيه معنى الاسم" (٣).

هذا هو مذهب السهيلي كما ورد بالنتائج، وقد نسبه إليه أيضًا أبو حيان (٤)، وابن هشام (٥)، غير أن أبا حيان ذكر أن السهيلي تأول

(١) النتائج /٣١٩.
(٢) النتائج /٣٢٠.
(٣) التذييل ٥ : ٤٦٥/٢ (رسالة).
(٤) يراجع: الارتشاف ٢٠٠٢/٤، التذييل ٥ : ٤٦٤/٢ – ٤٦٥ (رسالة).
(٥) يراجع: حاشية ابن هشام على كافيه ابن الحاجب ورقة /٨٩ (مخطوط).

قول الشاعر:

باتَ يُغَشِّيها بعَضْبٍ باترٍ يَقْصِدُ به في أسْوُقِها وجَائرِ (١)

على أن "جائر" ليس عطفاً على "يقصد" ، وإنما هو معطوف على "باتر" وأنه يرى أن الشاعر إذا أراد العطف على "يقصد" فهو نادر يجوز على قبح (٢).

وهذا الذي ذكره من تأول السهيلي لقول الشاعر، لم أقف عليه في مؤلفات السهيلي .

وبدراسة المسألة يظهر فيها مذهبان – غير مذهب السهيلي –:

المذهب الأول: أنه يجوز التعاطف بين الفعل والاسم، فيعطف كل منهما على صاحبه إذا كان أحدهما في تأويل الآخر.

وقد ذهب إلى ذلك جمهور النحويين ومنهم الزجاج (٣)، والزجاجي (٤)، والفارسي (٥)، وابن الشجري (٦)، و الشلوبين (٧)، وابن عصفور(٨)، وابن مالك(٩)، وآخرون (١٠).

وقد احتج القائلون بذلك بفصيح القول شعرًا ونثرًا:

---

(١) البيت من الرجز لم أقف على قائله. يراجع: الشعر ٤٢٧/٢ برواية "يعشيها" موضع "يغشيها"، أمالي ابن الشجري ٤٣٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/١.

(٢) البحر المحيط ٢٥٠/٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه له ٤١٢/١، والنتائج /٣١٩.

(٤) لم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته، ويراجع: التذييل ٥ : ٢/ ٤٦٥ (رسالة).

(٥) الشعر ٤٢٧/٢.

(٦) الأمالي له ٤٣٧/٢ ، ٤٣٨ و ٣/ ٢٠٤ ، ٢٠٥.

(٧) شرح المقدمة الجزولية له ٤٧١/٢.

(٨) شرح الجمل له ٢١١/١ – ٢١٢.

(٩) التسهيل /١٧٨، وشرح التسهيل له ٣٨٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢/٣ – ١٢٧٣.

(١٠) منهم ابن الناظم في شرحه على الألفية / ٣٩١ – ٣٩٢، والمالقي في رصف المباني/٤١٠ – ٤١١ ، وأبو حيان في الارتشاف ٢٠٢٢/٤، والبحر المحيط ٧ /٢٥٠، والمرادي في توضيح المقاصد ١٠٣٤/٢ – ١٠٣٥.

أولاً: احتجاجهم لعطف الفعل على الاسم:

احتجوا لذلك بقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً. فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾ (١)، و﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ (٢).

فقد عطف (أَثَرْنَ) على (الْمُغِيرَاتِ) و(يَقْبِضْنَ) على (صَافَّاتٍ)، وسهل ذلك تأويل (أَثَرْنَ) بالمثيرات، و(يَقبِضْنَ) بقابضات (٣).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾ (٤)، والمعنى إن الذين تصدقوا وأقرضوا (٥).

وجعل منه الزجاج قوله تعالى: ﴿وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ. وَيُكَلِّمُ النَّاسَ﴾ (٦) ، والمعنى عنده: يبشرك به وجيهًا ومكلمًا الناس (٧).

واستدل له الفارسي (٨) بقول الشاعر:

وما أنا للشَّيءِ الَّذي ليسَ نافِعي وَيَغْضبُ منهُ صَاحِبي بَقَوُلِ (٩)

وأضاف إلى ذلك أبو حيان قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي﴾ (١٠)، فقد أجاز في الفعل (يهدي) أن يكون

(١) العاديات /٣ ، ٤.
(٢) الملك /١٩.
(٣) يراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/٣.
(٤) الحديد /١٨.
(٥) يراجع: الأمالي لابن الشجري ٤٣٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١١/١ ، وتوضيح المقاصد ١٠٣٤/٢.
(٦) آل عمران /٤٥ ، ٤٦.
(٧) معانى القرآن وإعرابه ٤١٢/١.
(٨) الشعر ٤٢٦/٢.
(٩) البيت من الطويل، لكعب الغنوي في ديوانه /١٢٩، ويراجع: الكتاب ٤٦/٣، شرح المفصل ٣٦/٧، أمالي ابن الحاجب ٣٠٤/١ . وبلا نسبة في: المقتضب ١٧/٢.
(١٠) سبأ /٦.

معطوفًا على (الْحَقَّ) [١].

ثانيًا: احتجاجهم لعطف الاسم على الفعل:

احتجوا لذلك بقول الشاعر:

باتَ يُغَشِّيها بِعَضْبٍ بَاترٍ يَقْصِدُ به في أَسْوُقِها وجائرٍ

حيث عطف الاسم (جائر) على الفعل (يقصد)، ويرى ابن عصفور أن الفعل هنا مؤول بالاسم، والمعنى: قاصد في أسوقها وجائر [٢].

وأما ابن مالك فيؤول الاسم (جائر) بـ (يجور) [٣]، والأولى قول ابن عصفور؛ لأن الفعل في موضع النعت، والأصل في النعت أن يكون اسمًا.

وقول الشاعر:

فَأَلفَيتْهُ يَوْماً يُبيرُ عدُوَّهُ ومُجْرٍ عطَاءً يستخفُ المَعَابِرَا [٤]

وقوله:

يا رُبَّ بيضاءَ من العوَاهِجِ أُمّ صبّي قد حَبَا أو دَارِج [٥]

وجعل ابن مالك منه قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [٦]، حيث عطف (مُخْرِجُ) على (يُخْرِجُ)؛ لأن (مُخْرِجُ) مؤول بـ (يُخْرِجُ) [٧].

---

(١) يراجع: البحر المحيط ٢٥٠/٧.

(٢) شرح الجمل له ٢١٢/١.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٧٣/٣ .

(٤) البيت من الطويل للنابغة في ديوانه/ ٧١ برواية" بحر" موضع" مجر"، وبلا نسبة في: شرح المقدمة الجزولية ٤٧١/٢.

(٥) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله . يراجع: تهذيب اللغة "درج" برواية " يا ليتني قد زرت غير خارج" موضع "يا رب بيضاء من العواهج"، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/٣ .

(٦) الأنعام /٩٥.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/٣، ويراجع: التصريح ٦٢١/٣، وشرح الأشموني ١٧٩/٣.

وخالف الأشموني ابن مالك في ذلك التأويل؛ لأن ابن مالك كما لوحظ أوّل المعطوف، والأولى عند الأشموني تأويل المعطوف عليه لأنه نعت، والأصل في النعت أن يكون اسمًا [١] .

ويرى الزمخشري أن (مُخْرِجُ) عطف على (فالق) لا على الفعل حتى يكون من عطف الاسم على الاسم [٢] .

وجعل الشيخ خالد لكل من الزمخشري وابن مالك مرجحين:

أولاً: مرجحا الزمخشري: عدم التأويل، والتوافق بين نوعي المتعاطفين.

ثانيًا: مرجحا ابن مالك: السلامة من الفصل بين المتعاطفين بجملة، وذكر الشيء ومقابله [٣].

وما رجح الشيخ خالد به كلام الزمخشري أولى بالقبول؛ لأن الفصل بين المتعاطفين بجملة، وذكر الشيء ومقابله أثقل من التأويل وعدم التوافق " فالعلاقة بين المضارع واسم الفاعل قويت بما بينهما من المضارعة، فقد استحق المضارع الإعراب لمضارعته اسم الفاعل، واستحق اسم الفاعل الإعمال لجريانه على الفعل، لذا لم يبعد العطف بينهما" [٤] .

المذهب الثاني: أنه لا يجوز التعاطف بين الفعل والاسم، فلا يعطف أحدهما على الآخر.

وقد نسب هذا إلى المازني [٥] ، والمبرد [٦] ، والزجاج [٧] .

ولم أقف للمازني على نص في ذلك.

---

(١) شرح الأشموني ١٧٩/٣ .

(٢) الكشاف ٣٧/٢.

(٣) يراجع: التصريح ٦٢١/٣.

(٤) يراجع: أمالي ابن الشجري ٤٣٧/٢ بتصرف.

(٥) يراجع: الارتشاف ٢٠٢٢/٤ ، الهمع ٢٢٤/٣.

(٦) نفس المرجعين في مواضعهما.

(٧) نفس المرجعين في مواضعهما.

وأما المبرد فقد قال بمنع عطف الفعل على الاسم في المقتضب [١] ، وأما منع عطف الاسم على الفعل فلم أقف على كلامه فيه.

وأما ما نسب إلى الزجاج فهو خلاف ما ذكر في كتابه "معاني القرآن" [٢] ، فقد أجاز فيه عطف كل من الفعل والاسم على الآخر، وقد سبق الحديث عن ذلك عند الحديث في المذهب الأول.

ويرى ابن السراج قبح التعاطف بين الاسم والفعل، وعلل لذلك بأن العطف أخو التثنية، والتثنية لا يجوز فيها أن ينضم اسم إلى فعل، فكذلك العطف.

قال: "وقد أجاز قوم من النحويين: ظننت عبد الله يقوم وقاعدًا، وظننت عبد الله قاعدًا ويقوم، ترفع يقوم، وأحدهما نسق على الآخر، ولكن إعرابهما مختلف، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم؛ لأن العطف أخو التثنية، فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في التثنية كذلك لا يجوز في العطف" [٣].

ومن المانعين له ابن الأثير، ولم يكتف بالمنع بل أوّل ما جاء ظاهره ذلك نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾، فيرى أن الواو تحتمل أنْ تكون عاطفة، وأنّ تكون حالية، فإن كانت عاطفة ، فقد عطف ﴿ وَأَقْرَضُوا﴾ على معنى صلتي اسمي إنّ، وإنْ كانت حالية فـ ﴿أَقْرَضُوا﴾ حال على تقدير "قد" ، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً ﴾ [٤] أي: وقد كنتم [٥] .

والذي أراه أولى بالقبول هو القول بجواز عطف الاسم المشبه للفعل على

(١) المقتضب ٢٥/٢، ويراجع: الارتشاف ٢٠٢٢/٤.
(٢) معاني القرآن للزجاج ٤١٢/١.
(٣) الأصول ١٨٤/١ ، ويراجع : الارتشاف ٢٠٢٢/٤.
(٤) البقرة /٢٨ .
(٥) البديع ١ : ٣٧٩/٢ .

الفعل والعكس ، فقد ورد ذلك في فصيح القول شعراً ونثراً .

ولذا يضعف ما قاله أبو حيان من جواز عطف الفعل على الاسم في قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي﴾؛ لأن فيه عطف فعل على اسم محض غير مشبه للفعل، ومن ثم فإن الأولى أن يكون ﴿ يَهْدِي﴾ في موضع الحال، والتقدير: وهو يهدى، وقد أجازه أبو حيان نفسه [١].

وأما ما احتج به المانعون للتعاطف بين الاسم والفعل، وهو أن العطف كالتثنية، فإن هذا كائن إذا لم يؤول أحدهما بالآخر، وأما إذا أوِّل، فما المانع من التعاطف حينئذٍ.

وكذلك يجاب على السهيلي بأنه إذا كان الفعل أصلاً لاسم الفاعل في الاشتقاق والعمل، فإن الاسم أصل للمضارع في الإعراب، فكلاهما يجرى على الآخر، ومن ثم فإن الفعل حينئذٍ ليس فعلاً محضًا – كما قال – وإنما يمكن أن يؤول بالاسم طالما ثبت أن كليهما يجرى على صاحبه.

وأما منعه لعطف الاسم على الفعل معللاً لذلك بأن الاسم إذا وقع بعد الواو فَقَدَ الاعتماد، فلا يعمل عمل الفعل، ولا يجرى عليه، فقد أجاب أبو حيان عن ذلك بأن الاسم إذا عطف على الفعل الواقع خبرًا أو صفة أو حالاً فإنه يكون كذلك، فيجرى مجرى الفعل ويعمل عمله ولا يتمحض معنى الاسم فيه [٢].

ومن خلال ما ذكره أبو حيان يتضح أن اسم الفاعل بعد الواو جارٍ على الفعل متحمل للضمير فيكون كالجملة، والفعل قبله متحمل للضمير فيكون كالجملة أيضًا، ولذلك فإنه لا حجة للسهيليِّ في إجازته: مررت برجل قائم وقاعد معللاً لذلك بأنه كعطف الجملة على الجملة، فقد ثبت أن قولهم: مررت برجل يقوم وقاعد كذلك.

---

(١) يراجع : التذييل ٥ : ٢/٦٦٥ (رسالة) .

(٢) التذييل ٥ : ٢/٦٦٥ (رسالة).

المطلب السادس:

إعراب الأسماء الستة

خالف السهيلي النحويين في إعراب الأسماء الستة حيث يرى أن أباك وأخاك وحماك معربة بالحروف، وأن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف، قال: "والأمر فيها عندي أنها علامات إعراب، وليست حروف إعراب، والمحذوف منها لا يعود إليها في الإضافة، كما لا يعود المحذوف من يد ودم، وبرهان ذلك أنك تقول: أخي وأبي إذا أضفت إلى نفسك، كما تقول: يدي ودمي؛ لأن حركات الإعراب لا تجتمع مع ياء المتكلم كما لا تجتمع مع واو الجمع، فلو كانت الواو في" أخوك" حرف إعراب لقلت في الإضافة إلى نفسك: هذا أخيّ كما تقول: هؤلاء مسلميّ" (١).

وقال:" وأما قولهم: " فوك " في الرفع و" فاك " في النصب و" فيك " في الخفض فحروف المد فيها حروف إعراب بخلاف ما تقدم في أخيك وأبيك وحميك، والفرق بينها وبين أخواتها أن الفاء لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها، فلم يلزم فيها ما لزم في الخاء والباء؛ ألا تراهم يقولون : هذا فيَّ، وجعلته في فيَّ كما يقولون: هؤلاء مسلميّ ..... فإن قيل: فأين علامات الإعراب في حال الإضافة؟ قلنا: الإعراب مقدر فيها " (٢).

وقال في بيان علامات الإعراب في حال الإضافة في (فوك): "وأما ذو مالٍ فكان الأظهر فيه أن يكون حرف العلة حرف إعراب" (٣).

وتبع السهيلي تلميذهُ الرنديّ (٤).

وليس معنى كون هذه الحروف حروف إعراب أن هذه الحروف علامات

---

(١) النتائج /٩٩ .

(٢) النتائج /١٠٣ – ١٠٤.

(٣) النتائج /١٠٤.

(٤) ينظر: الارتشاف ٨٣٨/٢، والهمع ١٣٨/١ .

الإعراب، وإنما الإعراب مقدر فيها.

هذا هو رأي السهيليّ كما في النتائج، وكما نسبه إليه جُلُّ العلماء، ولكن تلميذه أباعلي الشلوبين قد نسب إليه أنه يرى أن حروف العلة إشباع في هذه الأسماء ماعدا ذا مال وفاك.

وأبو علي لم يكن دقيقًا في ذلك [١].

وبدراسة المسألة تبين أنها من المسائل التي طال خلاف النحويين فيها حتى ذكر السيوطي اثني عشر مذهبًا منها:

المذهب الأول: أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، ولكنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأتبع ما قبل الآخر للآخر.

وقيل [٢]: هذا هو ظاهر كلام سيبويه، ولعل القائلين بذلك اعتمدوا على قول سيبويه: " وأما ما لا يتغير فأبٌ وأخٌ ونحوهما، تقول: هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين؛ لأن العرب لما ردّته في الإضافة إلى الأصل والقياس تركته على حاله في التسمية، كما تركته في التثنية على حاله" [٣].

ولعل الذي دعاهم إلى ذلك أن سيبويه لم يفرد للأسماء الستة بابًا يتحدث فيه عن إعرابها، وإنما جاء حديثه عنها مقترنًا بالحديث عن التثنية والجمع؛ ولذلك نص كثيرون على أن هذا القول ظاهر كلام سيبويه.

(١) يراجع: مقدمة محقق كتاب شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/١٣٤.

(٢) يراجع: شرح اللمع للواسطي/ ٢٢، وشرح الجمل لابن خروف ١/٢٦٥، والتبيين ١/١٩٣.

(٣) الكتاب ٣ / ٤١٢، وينظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٢٦٥.

وذهب إلى ذلك جمهور البصريين [١]، والفارسي [٢] ، وآخرون [٣] .

وفهم ابن الحاجب من كلام سيبويه "أن لها إعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف، كأنه قدر الحركة، وأنهم ضموا ما قبلها للإتباع ثم سكنوا للاستثقال، وقال في الواو علامة الرفع، فعلى هذا تكون حروف إعراب بالاعتبارين معًا" [٤] .

وضعفه بقوله: "وهو ضعيف؛ لأنه خارج عن قياس كلامهم لتقديرٍ لم يعهد مثله وهو اجتماع إعرابين في كلمة " [٥].

وقد استدل على أن الإعراب مقدر في هذه الحروف بأمرين :

الأول: "أن حرف الإعراب في الأسماء لا يعرى من الإعراب لفظًا أو تقديرًا؛ لأنه دال على معنى، فوجب أن يثبت ليحصل مدلوله، فإذا لم يكن في اللفظ ظاهرًا كان مقدرًا كالأسماء المقصورة، والمانع من ظهوره قائم" [٦].

هذا وقد "أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير، فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء، فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه، وإذا كان التقدير مرعيًّا في المقصور نحو: الفتى، وفي المحكي كقوله: من زيدًا؟ لقائل:

(١) منهم الأخفش في أحد قوليه غير أنه لا يقول أن فيها إعرابًا منويًّا يراجع: شرح المفصل ٥٢/١.

(٢) التعليقة ١/ ٢٨ ، ويراجع : البسيط ١٩٥/١، والارتشاف ٨٣٧/٢ .

(٣) منهم الصيمري في التبصرة٨٥/١، والمجاشعيّ في شرح عيون الإعراب/٤٩ ، والشلوبين في التوطئة /١٢٢، وشرح المقدمة الجزولية ٣٥٦/١، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي له ٥٤/١ ، وابن أبي الربيع في الملخص ١٠٨/١ وفي البسيط ١٩٥/١ ، وأبو حيان في الارتشاف ٨٣٦/٢ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١، ويراجع: شرح الكافية للرضي ١ / ٦٧.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١.

(٦) التبيين/١٩٦.

رأيت زيدًا، وفي المتبع كقراءة بعضهم[١] ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ [٢]، وكقولهم: واغلام زيداه، مع عدم ظاهر تابع للمقدر، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى، وهذا هو حال الأسماء الستة " [٣].

الثاني: وهو تعليل لابن مالك، إذ قال: "من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل، فيكون بالواو كقولك: أبو جاد هواز، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها في التوقف على عامل، وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك" [٤].

وقد اعترض على هذا المذهب بأمور منها:

الأول: أن" إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقل قليل" [٥] .

الثاني: أن ما يستفاد من الحروف هو ما يستفاد من الحركات في الظاهر فينبغي أن نجعلها مثلها في كونها أعلامًا على المعاني [٦].

(١) منهم الحسن البصري، ورؤبة. ينظر: مختصر في شواذ القرآن/٩، ونسبت إلى: إبراهيم بن أبي عبلة، وزيد بن علي، والحسن البصري في المحتسب١/٣٧.

(٢) الفاتحة /٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٨ – ٤٩، ويراجع: الهمع ١/ ١٣٧.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٩.

(٥) يراجع: شرح الكافية ١/٦٧.

(٦) يراجع: السابق والصفحة.

المـذهب الثـاني: أنهـا معربـة بـالأحرف نيابـة عـن الحركـات: وهـو رأي قطرب [١]، والزيادي [٢] ، وهشام [٣] ، والزجاجي [٤] ، وآخرون [٥].

ووصفه ابن مالك بأنه أسهل الآراء وأبعدها عن التكلف [٦] ، وقيل: هو ظاهر كلامه، والأولى أنه قال ذلك على سبيل التسامح، فعبر بالأحرف وأراد الحركات لكون الحركة هنا لا تظهر والحروف مفيدة ما تفيده الحركات لو ظهرت، وأراد بذلك التقريب على المبتدئ مع اعترافه بمذهب سيبويه، ويؤيد ذلك قوله: إن الإعراب بالحركات هو الأصح [٧].

قال الزجاجي في رفع هذه الأسماء " والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة" [٨].

وقال في نصبها: "والألف علامة النصب" [٩]. وقال في خفضها: "والياء علامة الجر[١٠].

فالحروف قد نابت عن الحركات في إعراب هذه الأسماء عند الزجاجي

---

(١) يراجع: التبيين ١/ ١٩٤، والارتشاف ٢/ ٨٣٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٣١٤.

(٢) يراجع: اللباب للعكبري ٩٤/١ ، وشرح المفصل ٥٢/١ ، والارتشاف ٢/ ٨٣٧ .

(٣) يراجع: الارتشاف ٢/ ٨٣٧ ، وفي أحد قوليه . يراجع: توضيح المقاصد ١/ ٣١٤، والمساعد ١/ ٢٩.

(٤) يراجع: الجمل له /٣- ٥، والارتشاف٨٣٧/٢، وتوضيح المقاصد٣١٤/١، والمساعد٢٩/١، والهمع١/ ١٣٦.

(٥) منهم: ابن جني في اللمع / ١٠١ . ١٠٢، والجرجاني في المقتصد ١/ ١٠٣، وابن معطي في الفصول الخمسون/ ١٦٢، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٧.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣.

(٧) يراجع: توضيح المقاصد ١/ ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٨) الجمل /٣.

(٩) السابق /٤.

(١٠) السابق /٥.

رفعاً ونصباً وجرًا.

وقد احتج لذلك بأمور منها:

الأول: " أن الإعراب ما يختلف باختلاف العامل وهذه الحروف تختلف باختلاف العامل" (١).

الثاني: أن إعرابها بالحروف " يُعَدُّ توطئة لإعراب المثنى والجمع بالحروف، فإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله في الآحاد أمن مِنَ استبعاد، ولم يحد عن المعتاد" (٢).

الثالث: أن إعرابها بالحروف لئلا " يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى؛ ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي الأصل في الإعراب، وبالحروف التي هي أقوى منها مع كونها فروعاً لها، وفضّلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كُلاً في موضعه وكل واحدٍ من المثنى والمجموع لم يستوفها، ولا كان كل حرف فيهما في موضعه" (٣).

واعترض على هذا المذهب بأمور منها:

الأول: "أن هذه الحروف لم تحدث عن عامل، وإنما الحركات الموجبة لقلبها هي الإعراب الحادث عن عامل" (٤).

---

(١) التبيين / ١٩٨.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك١/٤٣ بتصرف، ويراجع: شرح الكافية للرضي ١/٧٠، وشرح الأشموني ١/١٣٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/٧٠.

(٤) التبيين /١٩٨.

الثاني: أن هذا يؤدي إلى ما لا نظير له؛ "لأنه يلزم أن يكون اسمٌ معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مالٍ" [١] ، وإذا قيل: إن "مُ الله" على حرف واحد قلنا: إنما جاء هكذا "لكثرة الاستعمال" [٢].

الثالث: "أن الأسماء المفردة كلها تعرب بالحركات وليس منها شيء يعرب بالحروف" [٣] .

المذهب الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع للحركات قبلها والأصل في "أخوك"، و"أخاك"، و"أخيك": ""أخُك"، و"أخَك"، و"أخِك"، ثم أشبعت الضمة فتولد عنها واو، وأشبعت الفتحة فتولد عنها ألف، وأشبعت الكسرة فتولد عنها ياء" [٤].

ونسب هذا إلى المازني [٥]، والزجاجي [٦] وجماعة من الكوفيين [٧].

والدليل على ذلك "لغة من يعرب بالحركات في حال الإضافة نحو: هذا أبُك، ورأيت أبَك، ومررت بأبِك" [٨].

---

(١) شرح المفصل ٥٢/١، ويراجع: الكافي: السفر الثاني ١ /١٣٢ ،١٣٣، والبسيط ١ /١٩٠، وتوضيح المقاصد ١ /٣١٤، والهمع ١ /١٣٦.

(٢) الكافي: السفر الثاني ١ /١٣٣.

(٣) يراجع السابق والصفحة، ويراجع : البسيط ١ /١٩٠، توضيح المقاصد ١ /٣١٤ .

(٤) الكافي: السفر الثاني ١ /١٣٤.

(٥) يراجع: الإنصاف ١/ ١٧، التبيين / ١٩٤، شرح المفصل ١/ ٥٢، شرح الكافية للرضي ١/ ٦٨ .

(٦) يراجع: الارتشاف ٨٣٧/٢، الهمع ١٣٧/١.

(٧) ينظر: شرح عيون الإعراب /٤٩ .

(٨) شرح المفصل ٥٢/١.

وهذا الإشباع "جاء كثيراً في استعمالهم" (١)، فمن إشباع الضمة قول الشاعر:

وأنني حَيْثُما يَثْنى الهوى بَصَريمِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أدْنُو فأنظُورُ (٢)

ومن إشباع الفتحة قول الشاعر:

وأنتَ من الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَىومن ذَ مِّ الرِّجالِ بمُنْتَزَاحِ (٣).

ومن إشباع الكسرة قول الشاعر:

تَنْفِي يَدَاها الْحَصَي في كلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ (٤).

وضعف هذا المذهب بأمور منها:

الأول: أن إشباع الحركات لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، ولا يجوز بالإجماع في حال الاختيار، وهم يقولون في حال الاختيار هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، فدل ذلك على أن هذه الحروف ليست لإشباع الحركات قبلها (٥).

الثاني: أن هذا يؤدي إلى ما لا نظير له وهو بقاء الاسم على حرف واحد في فيك وذي مال وكليهما اسم ظاهر (٦).

---

(١) الإنصاف ٢٣/١.

(٢) البيت من البسيط ، لإبراهيم بن هرمه في: ديوانه /١١٨ برواية : " حوثما يشرى "موضع" حيثما يثني، وشرح المعلقات السبع للزوزني /١١٨، وبلا نسبة في: سر الصناعة ٢٦/١، ورواية البيت "حيثما يشري" موضع "حيثما يثني" و"أثني" موضع "أدنو".

(٣) البيت من الوافر لابن هرمة في ديوانه: /٨٧ ، الخصائص ١٢٣/٣، سر الصناعة ٢٥/١، المحتسب ١٦٦/١، ٣٤٠، اللسان " نزح "، وبلا نسبة في: الخزانة ٥٥٧/٧ .

(٤) البيت من البسيط ، للفرزدق في: الكتاب ٢٨/١ برواية "الدنانير" موضع "الدراهيم"، تحصيل عين الذهب/٦٢.

(٥) يراجع: الإنصاف ٣١/١، التبيين ١٩٩/١، شرح المفصل ٥٢/١.

(٦) يراجع: التبيين /١٩٩، شرح المفصل ٥٢/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥١/١ .

الثالث: أن ذكر هذه الحروف لازم ، وما كان من أجل الإشباع غير لازم.

المذهب الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي حركات منقولة من هذه الحروف.

وقد نسب هذا إلى الرَّبعي [١].

وضعف هذا المذهب بأوجه:

"الأول: أن النقل لا يكون إلا وقفاً، وهذا ليس بوقف.

الثاني: أن الحرف المنقول إليه لابد أن يكون ساكناً صحيحًا والمنقول منه صحيحا"[٢].

الثالث: أنه " يلزم عليه جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر، وهذا لا يجوز " [٣].

الرابع: أن هذا يؤدي إلى "التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية" [٤].

الخامس: إذا كان النقل جائزًا في الرفع والجر فكيف يتأتى النقل في النصب ؟

المذهب الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي ليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو للضمة قبلها في الرفع، وانقلبت ياء للكسرة وألفًا للفتحة.

---

(١) يراجع: شرح المفصل ٥٢/١، شرح الكافية للرضي ٦٧/١، الهمع ١٣٧/١، الارتشاف ٨٣٧/٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٣/١ بتصرف، ويراجع: شرح الكافية للرضي ٦٨/١، الهمع ١٣٧/١.

(٣) الهمع ١٣٧/١ بتصرف.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١.

ونسب إلى الأعلم [١] ، وابن أبي العافية [٢].

ورُدَّ بأنه لو كانت هذه الحروف زائدة لكان هذا هو مذهب المازني، وقد ثبت ضعفه كما تقدم، ولو كانت الحروف لامات للزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام، وهذا غير جائز [٣].

المذهب السادس: أنها معربة من مكانين، أي:"أنها معربة بالحركات والحروف معًا" [٤]، وقد اختلفت كلمة النحويين في نسبة هذا الرأي إلى صاحبه، فتارة ينسب إلى الكوفيين [٥] وتارة إلى الكسائي والفراء [٦]، وتارة إلى الفراء [٧].

وقد احتج القائلون بهذا الرأي لرأيهم "بأن الحركات – التي هي الضمة والفتحة والكسرة – تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال الإفراد، فكذلك في حال الإضافة، والدليل على ذلك تغيّرها في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا بدليل تغيّرها في حال الرفع والنصب والجر، وهذا يدل على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر، فدل على أنه معرب من مكانين" [٨].

وهذا المذهب ضعيف للأسباب التالية:

الأول: أنه لا يجوز الجمع بين إعرابين في كلمة واحدة كما لا يجوز

(١) يراجع: الارتشاف ٨٣٨/٢، الهمع ١٣٧/١.
(٢) السابق والصفحة.
(٣) يراجع: الهمع ١٣٧/١ .
(٤) الارتشاف ٨٣٨/٢.
(٥) يراجع: المقتضب ١٥٣/٢، الإنصاف ١٧/١، شرح المفصل ٥٢/١، شرح الكافية للرضي ٦٧/١.
(٦) يراجع: الارتشاف ٨٣٨/٢، شفاء العليل ١٢٢/١، الهمع ١٣٧/١.
(٧) يراجع: الأمالي لابن الشجري ٢٤٣/٢ ، ١٩٤، اللباب للعكبري ٩٣/١.
(٨) الإنصاف ١٩/١ بتصرف.

الجمع بين تعريفين ولا تأنيثين [١].

الثاني: "أن الإعراب يفرق بين المعاني والفرق يحصل بعمل واحد فلا حاجة إلى آخر" [٢].

الثالث: أن هذا الإعراب لا يجوز القول به خاصة في فيك وذي مال؛ لأنه " يفضي إلى أن تكون الكلمة كلها علامات الإعراب، وهو قولك: فوك وذو مال، فإن ضمة الفاء والذال والواو بعدهما هو كل الكلمة، فإذا كان ذلك إعرابًا فأين المعرب؟ ولا يصح قياسه على قولهم: هذا امْرؤٌ، ورأيت امرأً، ومررت بامرئٍ، فإن الراء والهمزة تختلف حركتهما؛ لأنا نقول حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وليست إعرابًا كما أن الحركة قبل حروف المد تابعة لها وليست إعرابًا" [٣].

ولعل هذا من أوجه الردود على هذا المذهب .

المذهب السابع: أنها معربة بالتغيير والانقلاب حال النصب والجر، وبعدم ذلك حال الرفع، وقد عُزِى هذا القول إلى الجرمي [٤]، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه [٥].

قال الجرمي: "الواو في الرفع هي الأصل ، فتكون حرف الإعراب، والإعراب مقدر عليها، ولم تظهر لثقلها مع الواو، فأما في النصب والجر فالموجب لقلبها فيهما حركة الإعراب، فالألف من جنس الفتحة، والياء من جنس الكسرة، فقد ناب الحرفان عن الحركتين، والنائب عن الشيء يقوم مقامه" [١].

---

(١) يراجع: الأمالي لابن الشجري ٢٤٣/٢، الإنصاف ٢٠/١.

(٢) التبيين /٢٠٠، وينظر : شرح المفصل ٥٢/١، شرح الكافية للرضي ٦٦/١.

(٣) التبيين /٢٠٠.

(٤) يراجع: اللباب للعكبري ٩٢/١، وشرح المفصل ٥٢/١.

(٥) ينظر: الارتشاف ٨٣٧/٢. والرأي الآخر: أنها معربة بالأحرف نيابة عن الحروف، وقد سبق الحديث عنه.

(١) التبيين /١٩٧.

ويتضح من ذلك أن العلامة تقدر في الرفع على الواو، وأما في النصب والجر، فتنوب الألف والياء عن الفتحة والكسرة.

وضُعِّف هذا المذهب بأمور منها:

الأول: أن هذا يؤدي إلى عدم النظير لسببين:

(١) "أن الرفع لا انقلاب فيه وهو معرب، وما ذكره يفضي إلى أن تكون الكلمة الواحدة ليس فيها علامة إعراب في حالٍ، ولها علامة إعراب في حالٍ آخر" (١).

(٢) "أن هذه الأسماء من جملة المفردات كـ (غلام زيد) و (صاحب عمرو)، وسائر المفردات تعرب بالحركات، فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب لأدى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات" (٢).

الثاني: أن تغيير الإعراب في الخفض والنصب دليل على فساد ذلك.

قال العكبري: "الانقلاب لو كان إعرابًا لكان واحدًا كما في منصوب التثنية والجمع وجرهما، وهنا انقلابان على حسب الموجب للقلب، وما كان كذلك لا يكون إعرابًا" (٣).

الثالث: أن هذا يؤدي إلى عدم تأثير العامل؛ لأن " عامل الرفع لا يكون مؤثرًا" (٤). وهذا لا يجوز.

الرابع: إذا قلنا: إنها معربة بالتغيير والانقلاب في حالتي النصب والجر، فكيف يكون العدم علامة في حال الرفع؟ (١).

الخامس: أن هذا يؤدي إلى ما لم يقل به أحد؛ "لأن أول أحوال الاسم

---

(١) السابق /١٩٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٤/١.

(٣) التبيين /١٩٨.

(٤) الهمع ١٣٨/١.

(١) الهمع ١٣٨/١ بتصرف .

الرفع، ولا قلب فيه، فيجيء من هذا أن تكون هذه الأسماء في حال الرفع مبنية، وهذا غير صحيح، ولم يقل به أحد" [١].

المذهب الثامن: أن الواو والألف والياء "ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع" [٢].

ونسب هذا إلى الأخفش [٣]، ورجحه المبرد [٤].

واختلف العلماء في تفسير قول الأخفش، فقال الزجاج والسيرافي: "معناه أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حرف العلة، ومنع من ظهور الحركات في تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

وقال ابن السراج وابن كيسان: معنى قوله: إنها حروف إعراب ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير.

فهذان قولان في تفسير قول الأخفش.

وقال صاحب البسيط: قال الأخفش: هي زوائد دوال على الإعراب كالحركات، فظاهر هذا القول: أنها ليست حروف إعراب ولا إعرابًا" [٥].

واحتج لذلك بأنها لو كانت حرف إعراب لما كان فيها دليل على الإعراب كالدال من زيد والراء من عمرو، ولكن هذه الأحرف تدل على الإعراب لذا كانت دلائل على الإعراب [١].

وقد رد هذا المذهب بأمور منها:

الأول: بقاء الاسم معها في نحو: (فوك) و (ذو مال) إذا كان حرف المد

---

(١) شرح عيون الإعراب /٤٩.

(٢) الإنصاف ١٧/١.

(٣) السابق والصفحة ، اللباب للعكبري ٩١/١ ، الارتشاف ٨٣٨/٢ ، شفاء العليل ١٢٣/١.

(٤) المقتضب ١٥٣/٢.

(٥) الارتشاف ٨٣٨/٢ ، ٨٣٩، وينظر: رأي الزجاج، والسيرافي، وابن السراج في الهمع ١٣٨/١.

(١) يراجع: الإنصاف : ٢١/١، ٢٢.

دليل الإعراب [١].

الثاني: أن دلالة الشيء على الإعراب يحتاج إلى محل، فإذا لم يكن له حرف إعراب بقى عرضاً قائمًا بنفسه والعرض لا يقوم بنفسه [٢].

الثالث: إن أراد أنها بمنزلة الحركات ، فهذا غير صحيح لأن حكم الإعراب أن يكون طارئًا على الكلم وهذه الحروف من أنفس الكلم [٣].

المذهب التاسع: " أن هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوال على الإعراب" [٤].

ونسب هذا القول إلى الفارسي [٥]، وجماعة [٦].

ووصفه العكبري تارة بأنه " أقرب المذاهب " [٧] ، وتارة أخرى بأنه" مذهب مستقيم " [٨] .

وقيل: إن هذا الرأي يجمع بين مذهب سيبويه، ومذهب الأخفش [٩].

وقال الرضي: "فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها ثم جعلت كالحركات، فذاك ما اخترنا، وإن أراد أن الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه" [١].

---

(١) يراجع: التبيين /١٩٧.

(٢) يراجع: السابق والصفحة.

(٣) يراجع: شرح عيون الإعراب /٤٨.

(٤) التبيين /١٩٤.

(٥) يراجع: التبيين /١٩٤، اللباب للعكبري ٩٤/١، شرح الكافية للرضى ٦٩/١، الارتشاف ٨٣٩/٢ .

(٦) يراجع: الارتشاف ٨٣٩/٢، ولم أعثر بعد على من قال بذلك.

(٧) التبيين/١٩٤.

(٨) اللباب للعكبري ٩٤/١.

(٩) يراجع: السابق، الارتشاف ٨٣٩/٢ .

(١) شرح الكافية للرضى ٦٩/١.

ولكن ما ذكره أبوعلي في التعليقة يخالف ما نسب إليه، حيث قال: "والدليل على أن الواو في أخوك وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام، وليس بعلامة الإعراب ولا دلالته قولهم : امْرُؤٌ وابْنُمٌ ، فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب، فكما أن الهمزة في امرئ، والميم في ابْنم حرف إعراب ليس بدلالة إعراب، كذلك حرف اللين حرف إعراب" (١).

فقوله السابق يؤصل مذهبه الذي تابع فيه سيبويه، وهو المذهب القائل بأن الإعراب بحركات مقدرة على الحروف، وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، وينفي ما نسب إليه هنا.

المذهب العاشر: وهو عكس المذهب السابق، وعليه فأخوك وأبوك وحموك وهنوك معربة بحركات مقدرة في الحروف، وفوك وذو مال معربان بالحروف، وقد نص السيوطي عليه (٢)، ولم يعزه إلى صاحبه.

المذهب الحادي عشر: أنها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بهما.

قال ابن أبي الربيع: "إن هذه الأسماء في الرفع فيها نقل، وفي النصب البدل، وفي الخفض النقل والبدل، والأصل في: جاءني أخوك: جاءني أَخَوُك، فنقلت حركة الواو إلى الخاء فصار أَخُوك فهو مرفوع بضمة الخاء، وهي منقولة من الواو، والواو لام الكلمة، وهو محل الإعراب لكن نقل منها إلى ما قبلها، وأما النصب فكان الأصل: رأيت أَخَوَك تحركت الواو وقبلها فتحة انقلبت ألفًا فنصبها بحركة مقدرة على الألف، وأما الخفض فكان الأصل: مررت بأخَوك، فانقلبت الواو ياء للكسرة التي قبلها، وكذلك الكلام في الأسماء الباقية " (١).

(١) التعليقة ٢٨/١.

(٢) الهمع ١٣٨/١.

(١) الكافي: السفر الثاني ١٣٥/١.١٣٦، ويراجع: البسيط ١٩٤/١-١٩٥، والهمع١٣٨/١.

ونسب هذا إلى الربعي [١]. وقد سبق أن له مذهبًا آخر، فلعله صاحب قولين.

وردَّه ابن أبي الربيع بقوله: "وهذا القول فاسد لأن نقل الإعراب من الآخر إلى ما قبل الآخر إنما يكون في الوقف، ولا يكون فيه إلا أن يكون قبل الآخر ساكنًا صحيحًا، وهم يقولون: أخوك وأخاك وأخيك في الوصل، ثم إن ما قبل الآخر متحركًا هنا" [٢].

المذهب الثاني عشر: أنها معربة بالتغيير إلى واو وألف وياءٍ، ونسب هذا المذهب إلى الشيخ أبي عبد الله الطنجيّ [٣].

قال أبو حيان: "وذكر بعض الشيوخ عن شيخ من أهل النحو يقال له: أبو عبد الله الطنجي أنه كان يقول: هذه حروف العلة، وهي لامات [يعني: في أخوك وأبوك وحموك وهنوك] وعين في "فوك" و"ذو مال" ، فكان قياسها أن تثبت على حالة واحدة ونطق واحد، ولا تتغير، فتكون مقصورة لكن جعلوا تغييرها إلى واو وألف وياء إعرابًا، وهذا قول يئول إلى قول الجرمي ومن وافقه" [٤].

وبعد هذا الخلاف الكبير في إعراب هذه الأسماء فإن الرأي الأولى بالقبول هو إعرابها بالحروف نيابة عن الحركات؛ لأنه أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلف [١]، ونظرًا لسهولته اشتهر بين المحدثين الآن، وأما ما وُجِّه إليه من اعتراضات فيمكن الإجابة عنها بما يلي:

---

(١) الإنصاف ١/١٧.

(٢) البسيط ١/ ١٩٥، ويراجع: الكافي السفر الثاني ١/١٣٦.

(٣) هو شيخ من أهل النحو، نقل عنه أبو حيان في الارتشاف وذكره هكذا، والسيوطي في الهمع . **ينظر ترجمته في**: البغية ٢/٧٠.

(٤) الارتشاف ٢ /٨٣٩.

(١) يراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٣.

١- القول بأن هذه الحروف لم تحدث عن عامل وإنما الحركات هي التي حدثت عن عامل، إذا سلمنا بذلك، فما الذي يمنع من أن تنوب هذه الحروف عن الحركات التي هي أبعاض لها والتي حلت محلها.

٢- القول بأن إعراب هذه بالحروف يؤدي إلى ما لا نظير لـه في نحو (فوك) و(ذو مال) حيث تبقي الكلمة على حرف واحد - يجاب عنه بأنه لا غبار من حمل (فوك) و(ذو مال) على بقية أخواتها طرداً للباب على نسق واحد.

٣- ويجاب عن الاعتراضين الثالث والرابع بأن مخالفة هذه الأسماء للأسماء المفردة وحالها التي كانت عليه قبل الإضافة لا يقدح في إعرابها بالحروف؛ لأن تلك المخالفة تعد توطئة لإعراب المثنى والجمع بالحروف [١]، وحتى لا يستبد المثنـي والجمـع بـذلك أعربـت هـذه الأسـماء بـالحروف نيابـة عـن الحركات.

(١) شرح الكافية للرضي ١/٧٠.

المطلب السابع:

إعراب الأمثلة الخمسة

يرى السهيلي أن النون علامة لرفع الأمثلة الخمسة، وأما النصب والجزم فتقدر فيهما العلامة قبل الضمير مخالفًا في ذلك النحويين.

قال في رفع هذه الأفعال: " فألحقوا النون فيها في حال الرفع؛ لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم، فاجتمع فيها وقوعها موقع الاسم ومضارعتها له في اللفظ؛ لأن آخرها حرف مد ولين، ومشاركتها له في المعنى، فألحق فيها النون عوضًا من حركة الإعراب حملاً على الأسماء، كما حملت الأسماء عليها، فجمعت بالواو والياء" (١).

وقال في جزم هذه الأفعال ونصبها: "فإن قيل: فأين الإعراب فيها في حال النصب والجزم؟

قلنا: مقدر كما هو في كل اسم وفعل آخره حرف مد ولين، سواء كان حرف المد زائدًا أو أصليًّا ، ضميرًا أو غير ضمير، فالأصلي نحو: (يرمي) و(القاضي)، ونحو: (عصا) و(رحى)، والزائد نحو: سكرى، والضمير نحو: (غلامي) و(صاحبي) إلا أنه مع هذه الياء مقدر قبلها – أعنى الإعراب – وهو في (يرمي) و(يخشى) و(سكرى)، ونحو ذلك مُقدرٌ في نفس الحرف لا قبله؛ لأنه لا يتقدر إعراب اسم في غيره، وإذا ثبت ذلك فقولك: لن يفعلوا، ولن تفعلي إعرابه مقدر قبل الضمير في لام الفعل" (٢).

ويتضح من كلام السهيليّ أن الرفع يتميز عن النصب والجزم بأن النون في الرفع عوض عن حركة الإعراب لوقوع هذه الأفعال في الرفع موقع الاسم مع المضارعة له في اللفظ والمشابهة له في المعنى.

وأما النصب والجزم فلم يقع الفعل معهما موقع الاسم لذا لم تؤثر فيه

(١) النتائج /١٠٩.

(٢) السابق /١١٠.

المضارعة في اللفظ والمشاركة في المعنى [١].

و نسب المالقي [٢]، وأبو حيان [٣]، وابن عقيل [٤]، والسيوطي [٥] إلى السهيليِّ أنه يقول بتقدير الإعراب قبل الأحرف الثلاثة في كل حال.

وما نسب إليه تعوزه الدقة؛ لأنه لم يقل بتقدير الإعراب قبل الثلاثة في كل حال، وإنما خص التقدير بحالتي النصب والجزم، وأما الرفع فجعل النون عوضًا عن حركة الإعراب فيه [٦].

ويدلنا على أن السهيليّ يقدر الإعراب في النصب والجزم دون الرفع أنه أفرد النصب والجزم بحديث والرفع بحديث آخر، ولو كان الإعراب مقدر قبل الأحرف الثلاثة في الرفع والنصب والجزم فما الداعي لهذه التجزئة؟

وبدراسة المسألة تبين أن النحويين – غير السهيلي – اختلفوا في إعراب هذه الأفعال على مذاهب:

المذهب الأول: أنها معربة بثبوت النون في الرفع، وبحذفها في حالتي النصب والجزم، وهذا قول الجمهور [٧].

قال سيبويه: "فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع كما كان في الواحد إذ منع حرف الإعراب ..... فأثبتوها في الرفع

---

(١) يراجع: أبو القاسم السهيلي /٣٣٣ .

(٢) رصف المباني /٣٣٨ – ٣٣٩ .

(٣) الارتشاف ٨٤٤/٢ .

(٤) المساعد ٣١/١ .

(٥) الهمع ٢٠٠/١ .

(٦) النتائج /٣٠٩ – ٣١٠ .

(٧) منهم سيبويه في الكتاب ١٩/١ – ٢٠، والمبرد في المقتضب ٨٢/٤، والزجاجي في الجمل /٣ وما يليها، والرماني في معاني الحروف /١٤٩، وابن خروف في شرح الجمل له ٢٦٨/١ – ٢٦٩، وابن معط في الفصول الخمسون /١٦٤، وابن عصفور في المقرب /٧١ وما يليها، وابن مالك في عمدة الحافظ ١/ ١٣٣، ١٣٦، ٢٢٨.

وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد، ووافق النصب الجزم؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ..... وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع ..... وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة" [١].

فثبات النون في الرفع علامة، وحذفها في الجزم والنصب علامة، وألحق النصب بالجزم حملاً على الأسماء إذ حمل النصب على الجر فيها.

وإنما ثبتت النون في الرفع؛ لأنه أول مراتب الإعراب، فلابد من علامة ثابتة فيه، وحذفت من الجزم كما تحذف الحركة؛ لأنها مثلها في الإعراب، وحمل النصب على الجزم؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، وكما أن النصب في التثنية والجمع محمول على الجر فكذلك ههنا النصب محمول على الجزم [٢].

وقد اعترض السهيليّ على كون حذف النون هو الإعراب في حالتي النصب والجزم فقال: "وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب؛ لأنه مستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسمٌ فاعل أو غيرُ فاعل مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعرابًا وعلامة لشيء في أصل الكلام ومعقوله" [٣].

ويتضح أن السهيليّ قد بنى كلامه على أمرين:

أولهما: أنه لا يجوز الفصل بين حرف الإعراب وعلامة الإعراب باسم.

الثاني: أن العدم لا يصلح أن يكون علامة.

وأجيب عن الأول بأن الفعل عندما اتصل بالفاعل صار كالكلمة الواحدة بدليل تسكين آخره معه في نحو: (ضربْنَ) و (ضربْتُ)، و(ضربْنا)، وهذا يجوّز أن يكون الإعراب بعد حروف اللين المتصلة بهذه الأفعال [٤].

---

(١) الكتاب ١٩/١ – ٢٠.

(٢) أسرار العربية /٣٢٥، ورصف المباني /٣٣٩.

(٣) النتائج /١١٠، وينظر: اللباب للعكبري ٢٧/٢.

(٤) يراجع: شرح السيرافي ١٥/٢، شرح المفصل ٨/٧، رصف المباني /٣٣٩.

وأجيب عن الثاني بأن حذف النون في الجزم بمثابة السكون في الفعل الصحيح المجرد من الضمائر إذ السكون معناه عدم الحركة، وحمل النصب على الجزم هنا [١] .

المذهب الثاني: أنها معربة ولا حرف إعراب فيها. وقد نسب هذا إلى الفارسي [٢].

قال السيوطي: "وقيل: إنها معربة، ولا حرف إعراب فيها، وعليه الفارسي، قال: لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون؛ لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح، ولا الضمير؛ لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبله من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ، فلم يبق إلا أن تكون معربة، ولا حرف إعراب فيها" [٣].

وقد وجدت في كلام الفارسي ما يرجح ما نسب إليه . وإن لم يكن كاملاً . حيث قال في تعليقه على الكتاب: "إن النون لما كانت متحركة، وكانت تسقط في الجزم علم أنها ليست حرف إعراب؛ إذ لو كانت حرف إعراب وكانت متحركة لم تسقط للجزم هي نفسها لكنها كانت تثبت وتحذف الحركة كما تثبت حروف سائر الإعراب وتحذف حركاتها" [٤].

فالنون لا تصلح أن تكون حرف إعراب؛ لأنها لو كانت حرف إعراب لثبتت في الجزم وحذفت الحركة، ولكن هذا لم يحدث، وإنما حذفت في الجزم.

وقال أيضًا في حرف اللين الواقع قبل النون: "لا يخلو من أن يكون علامة مجردًا من الضمير أو ضميرًا، فلو كانت الياء علامة، ولم تكن ضميرًا

(١) رصف المباني /٣٣٩.
(٢) الارتشاف ٨٤٤/٢، الهمع ٢٠٠/١.
(٣) الهمع ٢٠٠/١.
(٤) التعليقة ٣٧/١.

للزم أن تثبت في فعل الاثنين كما تثبت التاء في (قامتا)، فلما حذفت ولم تثبت علم أنها ضمير، وليست بعلامة" [١].

فحرف اللين ضمير، وليس بعلامة.

هذا هو كلام الفارسي في التعليقة، وأما ما نسبه إليه السيوطي من القول بأن لام الفعل أيضًا لا تصلح أن تكون حرف الإعراب، فلم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته.

ولعل هذا المذهب يعنى أن الأفعال الخمسة معربة، ولكن لا يوجد حرف إعراب فيها، وأن النون هي العلامة، ويدل على هذا قول الفارسي: "ولم يحذف الأولى[٢] التي هي علامة الرفع"[٣].

المذهب الثالث: أن إعرابها مقدر قبل حروف اللين الثلاثة، والنون دليل عليها.

وقد عزى [٤] هذا إلى الأخفش، وابن درستويه.

وقد ضعف ابن مالك هذا المذهب بأن "الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل والنون وافية بذلك، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود؛ لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه" [٥].

وتبع ابن عقيل ابن مالك في تضعيف هذا المذهب [٦].

المذهب الرابع: أن حرف اللين هو علامة الإعراب، وقد نقل أبو

(١) السابق ١/٤٠ – ٤١.

(٢) أي النون الأولى في "تبشرونني". يراجع: الحجة ٥/٤٥.

(٣) السابق ٥/٤٥-٤٦.

(٤) نسبه إليهم أبو حيان في الارتشاف ٢/٨٤٤، ونسبه ابن عقيل إلى الأخفش والسهيلي في المساعد ١/٣١، والسيوطي في الهمع ١/٢٠٠.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٥١، الهمع ١/٢٠٠.

(٦) المساعد ١/٣١.

حيان، والسيوطي هذا القول [١].

قال أبو حيان: " وفي البسيط [٢] : زعم بعضهم [٣] أن المضارع معرب بهذه الحروف الألف والواو والياء، فهذه الحروف علامة الإعراب كما هي في الزيدان والزيدون والزيدين" [٤].

وضُعِّفَ هذا القول بأنه لو كانت هذه الحروف هي علامة الإعراب للزم ثبوت النون في الأحوال الثلاثة [٥].

والرأي الأولى بالاتباع هو ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن الإعراب تغيير شكلي يحدث في أواخر الكلمات المعربة بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها، وهذا التغيير أمر جليٌّ في هذه الأفعال، فالنون ثابتة في الرفع، فإذا سبق الفعل بناصب أو جازم اعتراه التغيير بحذف النون، وهذا يدل على أن النون هي علامة الإعراب، ولأنه لا داعي إلى التكلف ما وجد سبيل إلى ما هو أيسر، وهذا هو ما قرره الجمهور.

(١) يراجع : الارتشاف ٨٤٤/٢ ، الهمع ٢٠٠/١.
(٢) أي: كتاب البسيط لابن العلج، ولم أقف على هذا الكتاب.
(٣) لم أقف على أحدهم .
(٤) الارتشاف ٨٤٤/٢ .
(٥) الهمع ٢٠٠/١ .

المطلب الثامن:

النصب في "ميل" و "فرسخ"

خالف السهيلي النحويين في انتصاب هذه الكلمات فيرى أن الميل والفرسخ نابا عن المفعول المطلق؛ لأنهما عدد له، قال: "فإن قيل: فأين لفظ الفعل في ميل وفرسخ؟ وأيّ معنى للوصف فيه، والفعل قد تعدى إليه بغير حرف، وعمل فيه بلا واسطة؟

قلنا: المراد بالميل والفرسخ تبيين مقدار المشي لا تبيين مقدار الأرض، فصار الميل عبارة عن عدة خطا، فكأنك قلت: سرت خطا عدتها كيت وكيت، فلم يتعد الفعل في الحقيقة إلا إلى المصدر المقدر بعدد معلوم كقولك: ضربت ألف ضربة، ومشيت ألف خطوة، إلا ترى أن الميل عندهم ثلاثة آلاف وخمسمائة، والفرسخ أضعاف ذلك ثلاث مرات، فلم ينكسر ما أصلناه من أن الفعل لا يتعدى إلا إلى ما ذكرناه" (١).

وقد ذكر أبو حيان أن السهيلي استدل لمذهبه بأن هذه الألفاظ لا يقدر معها "في"، فلا تكون ظروفًا، فليست كالجهات الست، لأنها لا معنى لها إلا بالإضافة إلى من هي له، والميل لا يضاف، وكذلك فإن الظرف يدخل عليه كل فعل ناصب، والميل ليس كذلك لأنه؛ لا يعمل فيه إلا ما كان في معنى المشي والحركة، فلا يجوز: رقدت ميلاً، ولا قعدت ميلاً، وكل هذا يدل على أنه من باب المصادر لا من باب الظروف (٢).

وقد نقل السيوطي كلام أبى حيان هذا، وقد تبين قبل أن هذا لم يوجد في كلام السهيلي، ولعله انتصار من أبى حيان إلى مذهب السهيلي، ومما يقوى ذلك أن أبا حيان صرح في الارتشاف عقب حديثه عن مذهب السهيلي أن اللغة تساعد مذهبه؛ لأن اللغويين شرحوا الغلوة والميل والفرسخ والبريد بالخطى

(١) النتائج /٣٩٢ – ٣٩٣ .

(٢) يراجع: التذييل ٣٧٩/١ – ٣٨٠ (رسالة) .

والأبواع [١].

وبدراسة المسألة يتبين لنا أن جمهور النحويين ذهبوا إلى انتصاب هذه الألفاظ انتصاب الظروف [٢]، فقد حملوا هذا المقدار على المبهم من الظروف؛ لأن المقدار هنا مجهول العين وإن كان معروف القدر [٣].

وقد اكتفى بعض هؤلاء بالنص على ظرفية هذا النوع من المقدار، بينما نص آخرون على انتصاب هذا النوع انتصاب الظروف.

أولاً- الذين اكتفوا بالنص على الظرفية.

من الذين اكتفوا بالنص على ظرفيه هذه الألفاظ سيبويه، حيث قال: "ويتعدى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة كما يتعدى إلى ما كان وقتًا في الأزمنة؛ لأنه وقت يقع في المكان، ولا يختص به مكان واحد كما أن ذاك وقت في الأزمان لا يختص به زمن بعينه، فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثله؛ لأنك قد تفعل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة، وإن كانت الأزمنة أقوى في ذلك، وكذلك ينبغي أن يكون إذ صار فيما هو أبعد، نحو: ذهبت الشام، وهو قولك: ذهبت فرسخين، وسرت ميلين، كما تقول: ذهبت شهرين وسرت اليومين" [٤].

فقد نص سيبويه على أن: (ذهبت فرسخين)، و(سرت الميلين) مثل: (ذهبت شهرين)، و(سرت اليومين)، ومعلوم أن (شهرين) و(اليومين) ظرفان، فكذلك ما قيس عليهما، أي: (فرسخين) و(الميلين).

وهذا ما فهمه السيرافي من عبارة الكتاب سالفة الذكر، قال: "قال سيبويه: فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثله.

يعني: لما صار الفرسخ في المكان بمنزلة الشهر في الزمن كان مثله في

(١) يراجع: الارتشاف ٣/١٤٣٠.
(٢) يراجع: الارتشاف ٣ / ١٤٣٠، التذييل ٣٧٩/١ (رسالة)، الهمع ٢ / ١٥٠.
(٣) يراجع: شرح اللمع للواسطي / ٦٧.
(٤) الكتاب ٢ / ٣٦.

الظرف.

قال سيبويه: وكذلك كان ينبغي أن يكون إذ صار فيما هو أبعد نحو: ذهبت الشام.

يعني: أن العرب لما جعلوا الشأم ظرفاً بالتأويل الذي ذكرناه كان الفرسخ والميل، وما أشبه ذلك أولى بالظرف؛ لأنه لكل مكان، والشأم أبعد من ذلك؛ لأنه اسم مكان بعينه" [١].

وممن اكتفوا بالنص على الظرفية كذلك ابن السراج [٢] ، والجرجاني [٣] ، وابن الأثير[٤]، وابن الخباز [٥]، وابن الناظم [٦]، والنيلي [٧]، وابن هشام [٨]، وابن عقيل [٩] .

ثانياً : الذين صرحوا بالنصب على الظرفية:

منهم ابن جني إذ قال في باب ظرف المكان: "المكان ما اسْتُقِرَّ فيه أو تُصُرِّفَ عليه، وإنما الظرف منه ما كان مبهمًا غير مختص مما في الفعل دلالة عليه، والمبهم منه ما لم يكن له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به نحو: خلفك، وأمامك، وقدامك، ووراءك، وإزاءك، وتلقاءك وتجاهك، وقربك، وقريبًا منك، وصددك، وصقبك، تقول: جلست عندك، وسرت أمامك ووراءك، وأنا قريبًا منك، وزيد دونك، ومحمد حيالك، فتنصب هذا كله على أنه ظرف،

(١) شرح السيرافي ٢ / ٢٩٧ – ٢٩٨.
(٢) الأصول ١٩٨/١ – ١٩٩ .
(٣) المقتصد ٦٣٨/١.
(٤) البديع ١٦١/١.
(٥) توجيه اللمع /١٩٢.
(٦) شرح ابن الناظم /٢٠١.
(٧) الصفوة الصفية ٤٧٣/١ ، فقد حملها على الجهات، والجهات ظروف.
(٨) شرح شذور الذهب /٢٥٧ حيث جعلها القسم الثاني من ظروف المكان.
(٩) المساعد ٥٢١/١.

والعامل فيه ما قبله من الأفعال المظهرة أو المقدرة، وكذلك ما أشبهه، وكذلك سرت فرسخًا، وشيعتك ميلاً" [١].

فقد حمل سرت فرسخًا، وشيعتك ميلاً على ما ذكره من الظروف المنصوبة على الظرفية.

ومنهم الواسطي [٢] ، وأبو الفداء [٣] ، وابن هشام [٤] ، والشيخ خالد [٥] والأشموني [٦] .

وإذا كان هؤلاء يرون أن هذه الأسماء ظروف منصوبة على الظرفية فإن **السهيلي** – فيما سبق– قد ذهب إلى أن لفظي الميل والفرسخ ليسا ظرفين، وإنما هما مصدران مقدران بعدد معلوم.

وقد ذهب ابن طلحة إلى أن هذا المقدار ينتصب على تقدير مضاف، فليس منتصبًا على الظرفية، وفي هذا يقول أبو حيان: "وذهب ابن طلحة إلى تقدير هذا المقدار بحذف المضاف كأنه قال : سير فرسخين كما في قولك : ضربته سوطاً ، أي ضربة سوط" [٧].

فأبو حيان يشير إلى أن ابن طلحة يرى أن هذه الألفاظ مما ينوب عن المفعول المطلق إلا أنه على تقدير مضاف، ويدلنا على هذا أنه حمل (سير فرسخين) على (ضربته سوطًا)، ومعلوم أن سوطًا نائب عن المفعول المطلق؛ لأن التقدير: ضربة سوط ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب إعرابه توسعًا.

---

(١) اللمع /١٣٩ – ١٤٠.
(٢) شرح اللمع /٦٧.
(٣) الكناش ١/١١٢.
(٤) شرح اللمحة البدرية ٢/١٦٩.
(٥) التصريح ٢/٥١٦ – ٥١٧.
(٦) شرح الأشموني ٢/١٨٨ – ١٨٩.
(٧) السابق ٣/١٤٣٠.

ويتبين مما سلف أن السهيليّ وابن طلحة يتفقان في أن هذه الألفاظ نابت عن المفعول المطلق لكنهما يختلفان في التقدير، فالسهيلي يرى نيابة العدد عن المصدر دون تقدير مضاف بينما ابن طلحة يراه لكن على تقدير مضاف.

والرأي الذي أميل إليه وأرتضيه هو ما ذهب إليه السهيلي، فتفسير اللغويين لهذه الألفاظ بالخطى والأذرع يعضد مذهبه، ويقويه كما حكى أبو حيان [(١)]، ولم يعترض على هذا المذهب أحد من النحويين.

وأما رأى الجمهور فإنه يعتريه الضعف من ثلاثة أوجه بينها أبو حيان كما مرَّ [(٢)].

وأما ما ذهب إليه ابن طلحة فإنه لا يسلم من الاعتراض؛ لأن ثمت حذفًا وقع في الكلام، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

(١) يراجع: الارتشاف ٣/١٤٣٠.

(٢) يراجع: التذييل ١/٣٧٩ – ٣٨٠ (رسالة).

المطلب التاسع:

"دخل" بين التعدي واللزوم، وإعراب ما بعدها

صرح السهيلي في نتائجه أن الفعل (دخل) فعل لازم، لكنه لم يصرح بإعراب ما بعده، فقال عند حديثه عن الفعل اللازم: "ومن ههنا يرجح قول سيبويه [١] : إن دخلت البيت غير متعد إلى مفعول ؛ لأن مصدره الدخول، فهو كالخروج والقعود ونحوه " [٢].

ويلاحظ متابعة السهيلي لسيبويه في هذا القول، وهذا يدل على أن السهيليّ لم يضف جديدًا في ذلك، لكن الجديد الذي لم يقله غيره هو حديثه عن الموضع الذي يُذكَر فيه حرف الجر، ويبعد النصب مع دخل، والموضع الذي يحذف فيه حرف الجر ويتعين النصب، وقد جعل مردّ ذلك إلى نوع المدخول فيه، فالمدخول فيه عنده على ضربين:

الأول: أن يتسع حتى يكون كالبلد العظيم، وحينئذ لا بد من النصب، نحو: دخلت العراق.

الثاني: أن يضيق كالبئر والحلقة، وحينئذ يبعد النصب جدًا نحو: دخلت في البئر.

وهذا لم أقف عليه في مؤلفات السهيلي لكن حكى لنا أبو حيان كلامه في ذلك قائلاً: "وقد فصّل السهيليّ في دخل تفصيلاً لم أر أحدًا ذكره غيره، وهو أنه إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لابد منه، كقولك: دخلت العراق، ويقبح أن تقول: دخلت في العراق، فإن ضاق كالبئر والحلقة كان النصب بعيدًا جدًا؛ لأن الدخول قد صار ولوجًا وتقحمًا، تقول: دخلت في البئر،

---

(١) لم أقف علي هذا النص في الكتاب بيد أن سيبويه ذكر أن دخل فعل لازم، فقال: "وأما دخلته دخولاً، وولجته ولوجًا فإنما هي ولجت فيه، ودخلت فيه، ولكنه ألقى في استخفافًا كما قالوا نبئت زيدًا، وإنما يريد نبئت عن زيد". الكتاب٤/١٠.

(٢) النتائج/٣٢١.

وأدخلت إصبعي في الحلقة والإبرة في الثوب، وقال فقس عليه" [١].

يبدو من كلام السهيلي أنه ذهب إلى أن (دخل) إن اتسع مدخولها كان النصب لا بد منه، وإن ضاق مدخولها كان النصب بعيدًا جدًا.

ويلاحظ أن السهيلي قد تحدث عن اتساع المدخول وضيقه، وسكت عن المتوسط، واستنتج أبو حيان من ذلك أن السهيلي يقول بجواز الأمرين في المتوسط ، قال: "وسكت عن المتوسط وقياس تفصيله يقتضي أنه يجوز فيه الوجهان التعدي بنفسه والوصول بواسطة (في)" [٢].

وقد جاء كلام السهيلي موافقاً لما ورد في القرآن الكريم ، قال تعالى: ﴿ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ [٣]، ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ﴾ [٤]، ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ﴾ [٥] بدون حرف جر لاتساع المدخول، وقال: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾ [٦] بحرف الجر لما ضاق المدخول، فلعل السهيلي فيما قال كان متبعاً لآي القرآن الكريم [٧].

وقد سمع عن العرب نحو: (دخلت الدار)، و(دخلت البيت) بدون واسطة، وقد اختلف النحويون في إعراب هذا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن لفظ (الدار) ونحوه منصوب على الظرفية إجراءً للمختص مُجْرى المبهم [٨]، ودخل فعل لازم، وقد نُسِب هذا إلى سيبويه [٩]،

(١) التذييل ٢٧٧/١ (رسالة).
(٢) التذييل ١/ ٢٧٧ (رسالة).
(٣) غافر/٤٠.
(٤) القصص/ ١٥.
(٥) يوسف / ٩٩.
(٦) النمل/ ١٢.
(٧) يراجع: أبو القاسم السهيلي/٤٠١.
(٨) يراجع: شرح الأشموني ٢ / ١٨٥ – ١٨٦.
(٩) نسبه إلى سيبويه الشلوبين، ولم أقف عليه في شرح المقدمة الجزولية والتوطئة، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٢ /٢٠١، وتوضيح المقاصد ٦٥٧/٢.

والجمهور [١].

وقد تعقب ابن مالك الشلوبين، ووسمه بالغفلة عندما نسب هذا إلى سيبويه، فابن مالك يرى أن سيبويه لا يقول بالنصب على الظرفية في نحو: دخلت البيت، قال ابن مالك: "ولذا قال سيبويه [٢] بعد أن مثل بقلب زيد الظهر والبطن، ودخلت البيت: وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف؛ لأنك لو قلت: هو ظهره وبطنه، وأنت تريد شيئًا على ظهره وبطنه لم يجز. هذا نصه.

وقد غفل عن الموضع الشلوبين فجعل أن نصب المكان المختص بدخل عند سيبويه على الظرفية، وهذا عجب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها من بعض" [٣].

فحجة ابن مالك في نفيه ما نسب إلى سيبويه أن سيبويه صرح بعدم انتصاب المنتصب في نحو: دخلت الدار، وقلب زيد الظهر والبطن على الظرفية.

وقد انتصر أبو حيان لشيخه الشلوبين، وأجاب عما ذكره ابن مالك بأمور ملخصها:

أولاً : أن نفى سيبويه للنصب على الظرفية لم يكن في نحو: دخلت الدار، وإنما كان في نحو: قلب زيد الظهر والبطن ؛ لأن انتصاب الظهر والبطن ليس على تقدير في، وإنما هو على تقدير "على"، ولأن سيبويه لم يمثل بدخلت الدار.

ثانيًا: أن سيبويه نص على خلاف ما ادعاه عليه ابن مالك؛ لأن سيبويه بعد حديثه عن تعدى الفعل إلى اسم المكان، وإلى ما اشتق من لفظه اسمًا

---

(١) نسبه إلى الجمهور أبو حيان في الارتشاف ١٤٣٥/٣. ومن هؤلاء القائلين بذلك ابن الحاجب في الكافية/١٠٠ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١ /٢٠٩.

(٢) يراجع: الكتاب ١ /١٥٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/٢.

للمكان، نحو: ذهبت المذهب، وجلست المجلس، وقعدت المكان الذي رأيت، وذهبت وجهًا من الوجوه، قال [١]: وقال بعضهم: ذهبت الشام، ويشبهه بالمبهم إذا كان مكانًا، وكان يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام، دخلت البيت. انتهى.

فانتصاب (البيت) بعد دخلت مثل انتصاب (الشام) بعد ذهبت، و(الشام) ظرف مكان مختص، وقد نص سيبويه على الشذوذ في (ذهبت الشام) إذ وصل (ذهبت) إلى ظرف مكان مختص، وليس مما اشتق من لفظه ولا هو من لفظ المكان، ومثل (ذهبت) في الشذوذ (دخلت) في وصوله إلى (البيت)؛ لأنه ليس فيه دلالة على البيت من لفظه، ولا هو اسم المكان [٢] .

وما ذكره أبو حيان في أول ردوده على ابن مالك أقرب للصواب، ولكن قوله: إن البيت في (دخلت البيت) عند سيبويه منصوب على الظرفية فيه نظر؛ لأن كلام سيبويه ليس واضحًا في هذا الشأن، فقد حكى ما سمعه عن العرب من قولهم: ذهبت الشام، ودخلت البيت، وحكم بشذوذهما، ولم يصرح بانتصاب المنتصب في أحدهما على الظرفية، ولعله يقصد أن يرينا أن ذهبت الشام، ودخلت البيت كلاهما شاذ؛ لأن الأصل فيه استعمال حرف الجر كما قال السيرافي [٣] .

المذهب الثاني: أنه منصوب على أنه مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه، فهو جارٍ مجرى قولهم: هدمت الدار، وعمرت الدار.

(١) الكتاب ٣٥/١.
(٢) يراجع: التذييل ٢٧٧/١ ، ٢٧٨ (رسالة).
(٣) ينظر: شرح السيرافي ٢٩٤/٢.

وقد نسب هذا إلى الأخفش تارة [١] ، وإلى الجرمي تارة [٢] ، وإليهما معًا تارة أخرى [٣] ، ومنهم من نسبه إلى المبرد [٤] .

فالملاحظ أن أول القائلين بذلك هو الأخفش، ثم تبعه في ذلك الجرمي والمبرد.

وقد نُسِب إلى الأخفش أنه يقول بأن الفعل دخل قد يتعدى بنفسه وبالحرف [٥] .

ونسب هذا إلى الجرمي أيضًا [٦] ، وإن دلَّ ذلك فإنما يدل على أن الجرمي تبع الأخفش فيما قاله كله.

والذي دعا هؤلاء إلى القول بتعدي الفعل بنفسه هو اطراد وصول الفعل إلى ما بعده بنفسه في نحو: دخلت المسجد، ودخلت الحمام [٧] .

وقد أبطل هذا المذهب النحويون معّولين على المعنى اللغوي للفعل ومصدره ونظيره ونقيضه واستخداماته في الأساليب الأخرى وإليك تفصيل ذلك:

أولاً- وجدوا أن المعنى اللغوي للدخول في الشيء إنما هو انتقال من مكان إليه، وهذا الانتقال إنما يكون بالحرف [٨] .

ثانيًا- أن مصدر (دخل) يأتي على الدخول والفُعُول في الغالب مصدرًا لا يتعدى نحو: القعود والجلوس، ولا يجيء في المتعدى إلا قليلاً نحو: اللزوم،

---

(١) يراجع: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٨، وشرح الأشموني ٢ /١٨٥، ولم أقف عليه في معاني القرآن له لكن وجدت حكايته للاستعمال فقط في ١/١٥٧، ٢/٥٢٠.

(٢) يراجع: شرح السيرافي ٢/٢٩٤، النكت ١/١٦٩، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٨.

(٣) يراجع: التذييل ١/٢٧٦(رسالة)، والارتشاف ٣/١٤٣٥.

(٤) يراجع: البديع ١/١٦٧، وقال به المبرد في المقتضب ٤/٣٣٧ – ٣٣٩.

(٥) يراجع: التذييل ١/٢٧٦ (رسالة)، والارتشاف ٣/١٤٣٥.

(٦) ينظر: شرح السيرافي ٢/٢٩٤.

(٧) ينظر: شرح المقدمة لابن بابشاذ /٢٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٨.

(٨) شرح السيرافي ٢/٢٩٥.

والحمل على الأكثر أولى [١] .

ثالثًا– أن نظير (دخل): (عبر)، وهو فعل غير متعد، والنظير كثيرًا يجرى على نظيره [٢].

رابعًا– وجدوا أن نقيضه (خرجت)، وهو فعل غير متعد، والنقيض يحمل على نقيضه كثيرًا، ومن إجرائهم النقيض على نقيضه حملهم (عطشان) على (ريّان) في زيادة الألف والنون مع وجود دلالة زيادة الألف والنون في (ريّان) – وهى الامتلاء والتعظيم – وعدم وجودها في (عطشان) [٣]

خامسا– أن (في) تلزمه في الأساليب الأخرى، فيقال في غير الأمكنة: دخلت في الأمر، ودخلت في مذهب فلان، ويقال في الأمكنة: دخلت في البلد [٤] .

وعلل ابن عصفور لعدم قولهم: دخلت الأمر كما قالوا: دخلت البيت؛ بأنهم كرهوا التجوز بعد التجوز، أي: التجوز في المعنى، والتجوز في حذف حرف الجر [٥] .

ويلاحظ أن كل جهات الكلمة تدل على اللزوم، وهذا يقوى عندي أن الفعل لازم لا متعدٍ.

المذهب الثالث: أنه منصوب على أنه مفعول به بعد إسقاط حرف الجر توسعًا، والفعل حينئذٍ لازم لا متعدٍ. وهذا مذهب الفارسي، وقد نسبه إلى سيبويه، فقال: "وقولهم: دخلت البيت، وذهبت الشام عند سيبويه، وعسل الطريق

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/١ ، وينظر: شرح الكافية للرضي ٩/٢.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/١.
(٣) يراجع: السابق والصفحة.
(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٨/٢.
(٥) يراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/١ .

الثعلب [١]، وهذا النحو حكمه أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر لكن حرف الجر حذف للاتساع، وذلك الأصل، فدخلت فعل غير متعد كما أن ذهبت غير متعد، والبيت مختص، وقد تعدى إليه، والدليل على أن دخلت غير متعد أن خلافه غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها كما تعتبر بأمثالها، وأيضاً فإن مصدره على فُعُول، وهذا هو الباب فيما لا يتعدى، وعلى ذلك الجمهور والكثرة ..... ويقوّى أنه ليس بمتعد أن أمثاله غير متعدية نحو: ولجت، وعدت، وهجمت" [٢] .

فالفارسي يبين أن الفعل دخلت غير متعد، وحكمه أن يتعدى إلى ما بعده بحرف الجر، لكن حرف الجر حذف على سبيل التوسع، وقد نسب هذا المذهب إلى سيبويه مقيمًا الأدلة على صحته، وهذا يدل على ارتضائه لهذا المذهب والقول به.

وذهب إليه ابن بابشاذ[٣]، وابن مالك [٤]، وابن الناظم [٥]، وابن جماعة [٦]، وابن هشام [٧] ، وابن قيم الجوزية [٨].

وما قاله السهيلي في صدر المسألة يبرز شخصيته النحوية ؛

---

(١) عجز البيت من الكامل لساعدة بن جُؤَيّة، وتمامه:

لَدُنٌ بهزّ الكفِّ يعسل متنه فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثعلبُ .

يراجع: الكتاب ١ / ٣٦ ، النكت ١ / ١٦٩، اللسان (عسل) ، وبلا نسبة في: أمالي ابن الشجري ٦٣/١ ، ٢ / ٥٧٣.

(٢) البغداديات/ ٥٥٠ – ٥٥١ ، ويراجع: أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٨ ، الارتشاف ٣/ ١٤٣٥.

(٣) شرح المقدمة له/ ٢٤٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٣، شرح عمدة الحافظ ٤١١/١.

(٥) شرح ابن الناظم/ ٢٠٠.

(٦) شرح الكافية له/ ١٤٣.

(٧) المغنى/٦٦١، التصريح ٥١١/٢.

(٨) إرشاد السالك ٣٦٩/١.

لأنه لم يكتف بترديد ما ذكره السابقون بل أخذ يبحث عن الأسرار والدقائق باذلاً كل جهده في سبيل الوصول إليها، ويشهد لصحة ما قاله جريانه على ما جاء في أفصح نظم وهو القرآن الكريم.

والأقرب عندي إلى الصواب في نحو: (دخلت الدار) أن الفعل لازم وأن لفظ الدار منصوب على أنه مفعول به بعد سقوط حرف الجر توسعًا؛ لأن القول بتعدي الفعل مردود بأمرين:

أولاً– أن كل ما جاء في استعمالات الفعل من المعنى اللغوي والضد والنظير والمصدر واستخداماته الأخرى في غير الأمكنة يدل على أن الفعل لازم، كما مرَّ.

ثانيًا– أن ما استدل به القائلون بالتعدي من اطراد تعدي الفعل (دخل) إلى ما بعده بنفسه ضعيف؛ لأنه مع اطراد ه قليل، وقواعد النحويين ينبغي أن توضع على الشائع الكثير من كلام العرب لا على القليل.

وببطلان هذا المذهب لم يبق إلا أن يكون المكان المنصوب منصوبًا على الظرفية أو أنه مفعول به حذف حرف الجر معه توسعًا ، وكونه منصوبًا على الظرفية بعيد؛ لأن نحو: (دخلت البيت) قد يقدر على دخلت إلى البيت، والظرف مضمن معنى (في) لا (إلى).

وممن قدر الحرف المحذوف بـ (إلى) ابن بابشاذ [١]، وابن الشجري [٢] .

وبهذا لم يبق إلا أن يكون مفعولاً به منصوبًا على نزع الخافض، وهذا المذهب لم يرده أو يتعقبه أحد من النحويين.

(١) شرح المقدمة له/ ٢٤٩.

(٢) الأمالي له ١٣٧/٢ – ١٣٨.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله الرحمة المهداة، وبعد:

فقد بدا لي بعض النتائج في أثناء بحثي أوجزها فيما يلي:

أولاً– إن المتدبر في نتاج صاحبنا الفكري يوقن مدى إبداعه ونبوغه، وقد استوجب هذا ثناء كثير من العلماء عليه.

ثانيًا– لم تحظ كل مؤلفات السهيلي بالطبع – كما شاع – ولكن منها ما ضاع رسمه، وبقى اسمه، وهو كتاب (دلائل النبوة) كما مر.

ثالثًا– لقد كان تأثير السهيلي واضحًا في كتب المتأخرين، لا يمكن إنكاره ولا إغفاله ، فقد كثر ذكره في كتبهم ، ونقل عنه أعلامهم صراحة في مؤلفاتهم.

رابعًا– لم يعنَ السهيلي في هذه الانفرادات بالاحتجاج بالسماع والقياس إلا نادرًا، وقد بدا استدلاله بالسماع في رأيه في (حنانيك)، وظهر استدلاله بالسماع والقياس في عطف الفعل على الاسم والعكس.

خامسًا– تشهد انفرادات صاحبنا بأنه لم يكتف بترديد ما ذكره السابقون، وإنما كان يسعى للبحث عن الآراء الجديدة من خلال إعمال عقله، وقد بدا هذا جليًّا في بحثه عن الأسرار والدقائق في مدخول الفعل (دخل)؛ إذ ذهب إلى أنه إذا اتسع المدخول لم تحتج إلى حرف جر، وإذا ضاق استلزم ذلك دخول حرف الجر على المدخول، وقد وافق رأيه هذا ما جاء في أفصح نظم وهو القرآن الكريم، كما مر.

سادسًا– لم تسلم انفراداته من التضعيف رغم ما عرف عنه من صفاء وقوة عقله، وقد بدا هذا في مواضع منها:

أ) قوله بأن أصل الذي: ذو بمعنى صاحب، ثم أدخلت الألف واللام عليه للتعريف، ثم ضُعِّفت اللام، فصار: اللّذو، ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة،

فصار: الذي، كقولهم في جمع دلوٍ: أدلٍ. وقد وصف هذا بالتعسف والاضمحلال في التذييل والهمع.

ب) قوله بأن التثنية في حنانيك لا يراد بها التكثير، وإنما يراد بها القصر على اثنين خاصة دون مزيد، فإذا خوطب بها الخالق تعالى فالمعنى: حنانًا في الدنيا، وحناناً في الآخرة، وإذا خوطب بها المخلوق فإنما يراد: حنان دفع، وحنان نفع. وردّ السيوطي مقالة **السهيلي** ببيت طرفة معللاً لذلك بأن طرفة قد استعمل (حنانيك) وهو لا يعتقد الآخرة. وما ذكره السيوطي ضُعّف – أيضًا – كما مر.

سابعًا– نسب بعض النحويين إلى غيرهم آراء وجدت في كتبهم ما يخالفها، ومن أمثلة ذلك:

أ) حكى أبوعلي الشلوبين عن السهيلي أنه يرى أن حروف العلة إشباع في الأسماء الستة ماعدا ذا مال وفاك.

وأبوعلي لم يكن دقيقًا في ذلك ؛ لأن السهيلي يرى أن أباك وأخاك وحماك معربة بالحروف، وأن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف، كما مر.

ب) نسب المالقي، وأبو حيان، وابن عقيل، والسيوطي إلى السهيليِّ أنه يقول بتقدير الإعراب في الأمثلة الخمسة قبل الأحرف الثلاثة في كل حال.

وما نسب إليه تعوزه الدقة؛ لأنه لم يقل بتقدير الإعراب قبل الثلاثة في كل حال، وإنما خص التقدير بحالتي النصب والجزم، وأما الرفع فجعل النون عوضًا عن حركة الإعراب فيه

ج) نسب السيوطي في الهمع، وأبو حيان في الارتشاف إلى الزجاج أنه يقول بمنع التعاطف بين الفعل والاسم، في حين ورد في كتاب "معاني القرآن" للزجاج رأيه الذي أجاز فيه عطف كل من الفعل والاسم على الآخر.

د) حكى عن أبي علي الفارسي أنه يرى أن الحروف في الأسماء الستة هي حروف الإعراب ودوال على الإعراب، في حين أن ما ذكره في كتابه التعليقة يخالف ما نسب إليه، والذي تابع فيه سيبويه، والذي يقول فيه بأن الإعراب بحركات مقدرة على الحروف، وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر. وهذا خلاف ما نُسب إليه.

ثامنًا- قد ينسب للعالم الواحد رأيان في مسألة واحدة، ومن أمثلة ذلك:

١- نسب إلى الربعي في إعراب الأسماء الستة قولان: أحدهما القول بأن هذه الأسماء معربة بالحركات التي قبل حروف العلة، والآخر: أنها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بهما.

٢- نسب إلى هشام في إعراب الأسماء الستة قولان: أحدهما القول بأن هذه الأسماء معربة بالأحرف نيابة عن الحركات، والآخر: أنها معربة في الجر والنصب بالتغيير والانقلاب، وبعدم ذلك في الرفع.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم .

ثانيًا: الرسائل العلمية والمخطوطات.

* التذييل والتكميل . لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) شرح كتاب : التسهيل . لابن مالك .

الجزء الثالث: تحقيق: حماد حمزة البحيري . المحفوظ تحت رقم (١٥٨٧) بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

الجزء الخامس: تحقيق: محمد محمود عبد الجواد . المحفوظ تحت رقم (٢٨٣١) بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

ثالثاً : الكتب المطبوعة .

أ

م	الكتـــــاب
١	ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . تأليف: عبد اللطيف الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ) . تحقيق د/ طارق الجنابي . عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية (بيروت) . الطبعة الأولى (١٤٠٧ – ١٩٨٧).
٢	الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال . تأليف: محمد عبد الله عنان . دراسة تاريخية أثرية . مطبعة المدني . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الثانية (١٤١٧– ١٩٩٧).
٤	أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي . تأليف : د / محمد إبراهيم البنا . دار البيان العربي . الطبعة الأولى (١٤٠٥ – ١٩٨٥).
٥	الإحاطة في أخبار غرناطة .للسان الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني بن الخطيب (ت ٧٧٦ هـ) . الطبعة الأولى . مطبعة الموسوعات بشارع باب الخلق بمصر لصاحبها إسماعيل حافظ . (١٣١٩).

٨	ا رتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) . تحقيق : رجب عثمان ، و مراجعة د/ رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى (١٤١٨ – ١٩٩٨) .
٩	الأزهية في علم الحروف . لعلي بن محمد الهروي (ت ٤١٥ هـ) . تحقيق: عبد المعين الملوحي (١٤١٣ – ١٩٩٣).
١١	إ رشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك – لابن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ) . تحقيق: محمد بن عوض السهلي . أضواء السلف . الطبعة الأولى (١٤٢٢ – ٢٠٠٢).
١٢	أساس البلاغة – لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨ هـ) . تحقيق: عبد الرحيم محمود . دار ابن خلدون (بدون) .
١٤	أسرار العربية- لعبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري (ت٥٧٧هـ) . تحقيق: محمد بهجة البيطار . مطبعة الترقي بدمشق (١٣٧٧ – ١٩٥٧) .
١٥	أسرار النحو- لابن كمال باشا . تحقيق: أحمد حسن حامد . دار الفكر . عمان (بدون).
١٧	الأشباه والنظائر في النحو – لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) . تحقيق: عبد العال سالم مكرم . عالم الكتب . الطبعة الثالثة (١٤٢٣).
١٩	الأصول في النحو– لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ) . تحقيق : د / عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة (بيروت) . الطبعة الرابعة (١٤٢٢-١٩٩٩).
٢١	إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) . تأليف : أبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) . تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي . دار الكتب العلمية (بيروت . لبنان). منشورات محمد علي بيضون . الطبعة الأولى (١٤٢٤ – ٢٠٠٣).

٢٢	إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم –لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)– مكتبة المتنبي (القاهرة) (بدون).
٢٣	إعراب القرآن – لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ). تحقيق: زهير غازي زاهد – عالم الكتب . الطبعة الثالثة (١٤٠٩ – ١٩٨٨) .
٢٤	الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي . تحقيق: الدهان ، وعبد السلام . دار العلم للملايين (بيروت. لبنان) . الطبعة الثانية (١٩٨٩).
٢٧	الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) . تحقيق وتعليق: د / أحمد محمد قاسم (١٩٧٦).
٢٨	الألفية في النحو والصرف لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) – مكتبة الآداب – الطبعة الأولى (١٤٢٢ – ٢٠٠١).
٢٩	أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ).دراسة وتحقيق: د/ فخر صالح سليمان قداره . دار عمار (عمان . الأردن). دار الجيل (بيروت– لبنان) . (١٩٠٤هـ –١٩٨٩م) .
٣٠	أمالي ابن الشجري . لهبه الله بن علي بن محمد بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) . تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى (١٩٩٢).
٣١	أمالي أبي علي القالي (ت ٣٥٦ هـ) . دار الكتب المصرية القاهرة . الطبعة الثالثة (١٤٢١–٢٠٠٠).
٣٢	أمالي السهيلي (ت٥٨١هـ) في النحو واللغة والحديث والفقه. تحقيق: د / محمد إبراهيم البنا . المكتبة الأزهرية للتراث . مطبعة السعادة(٢٠٠٢)
٣٦	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – للأنباري (ت٥٧٧هـ) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف – لمحمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا بيروت (١٤١٨ – ١٩٩٧) .

٣٧	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك . تأليف: محمد محيي الدين . المكتبة العصرية . صيدا بيروت (بدون).
٣٩	الإيضاح في شرح المفصل – لأبي عمر عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) . تحقيق: موسى بناي العليلي . مطبعة العاني (بغداد).(١٤٠٢ .١٩٨٢) .
٤٠	الإيضاح في علل النحو . للزجاجي (ت٣٤٠هـ) . تحقيق: مازن المبارك . مطبعة المدني . الناشر مكتبة العروبة (١٣٧٧ – ١٩٥٩) .

ب

٤٢	البحر المحيط – لأبي حيان (ت ٧٤٥ هـ) . دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ / عادل عبد الجواد، والشيخ / علي محمد معوض، وذكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل . وقرظه: عبد الحي الفرماوي . دار الكتب العلمية (بيروت. لبنان). الطبعة الأولى (١٤٢٢ – ٢٠٠١) .
٤٥	البداية والنهاية في التاريخ – لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤ هـ). دار الفكر العربي (بدون) .
٤٧	البديع في علم العربية – للمبارك بن محمد مجد الدين بن الأثير (ت٦٠٦هـ) . تحقيق : فتحي أحمد عليّ الدين . جامعة أم القرى (مكة المكرمة). الطبعة الأولى (١٤٢٠) .
٤٨	البسيط في شرح جمل الزجاجي – لابن أبى الربيع (ت٦٨٨هـ) . تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى (١٤٠٧ – ١٩٨٦) .
٥١	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) . تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية (صيدا. بيروت). (١٤١٩ – ١٩٩٨) .

٥٢	البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة . لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت بعد٧٧٠هـ) . تحقيق: محمد المصري . منشورات مركز المخطوطات للتراث . الطبعة الأولى (١٤٠٧ – ١٩٨٧) .
٥٤	البيان في شرح اللمع . للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩ هـ) . تحقيق: علي الدين حَمْويّة . دار عمار . الطبعة الأولى (١٤٢٣ – ٢٠٠٢).
٥٥	البيان في غريب إعراب القرآن . للأنباري (ت٥٧٧هـ)– تحقيق : طه عبد الحميد طه، ومراجعة: مصطفى السقا . الهيئة المصرية العامة (١٤٠٠– ١٩٨٠).

ت

٥٦	تاج العروس من جواهر القاموس – لمحمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ). منشورات دار مكتبة الحياة . (بيروت. لبنان) . (بدون).
٥٧	تاج اللغة وصحاح العربية . لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣ هـ) . تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين . الطبعة الثالثة (١٤٠٤ – ١٩٨٤) .
٥٩	التبصرة في القراءات السبعة – لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) – الدار السلفية . الطبعة الثانية (١٤٠٢ – ١٩٨٢) .
٦٠	التبصرة والتذكرة – للصيمري (ت في نهاية القرن الرابع) . تحقيق: فتحي أحمد مصطفي . جامعة أم القرى . مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي . الطبعة الأولى (١٤٠٢ – ١٩٨٢) .
٦٣	التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . للعكبري(ت٦١٦هـ) . تحقيق ودراسة : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . مكتبة العبيكان . الطبعة الأولى (١٤٢١ – ٢٠٠٠) .

٦٦	تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب . للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) . حققه وعلق عليه: زهير عبد المحسن سلطان . مؤسسة الرسالة (بيروت) . الطبعة الثانية(١٤١٥ – ١٩٩٤).
٦٧	تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد – لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) . تحقيق: د/ السيد تقي عبد السيد (١٤٠٦).
٦٨	تذكرة الحفاظ – لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) . دار الفكر العربي (بدون).
٦٩	التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ). تحقيق: د / حسن هنداوي . دار القلم (دمشق) – الطبعة الأولى (١٤١٨ – ١٩٩٧).
٧١	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . لابن مالك (ت٦٧٢هـ) . تحقيق: أحمد كامل بركات . دار الكاتب العربي (١٣٨٧ – ١٩٦٧).
٧٣	التصريح بمضمون التوضيح – للشيخ خالد الأزهري(٩٠٥ هـ) . دراسة وتحقيق: عبد الفتاح بحيري . الطبعة الأولى (١٤١٣ – ١٩٩٣).
٧٤	التعليقة علي كتاب سيبويه . تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ) . تحقيق: د / عوض بن حمد القوزي . الطبعة الأولى (١٤١٠ – ١٩٩١).
٧٨	توجيه اللمع – لأحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٧ هـ). شرح كتاب اللمع . لابن جني. دراسة وتحقيق: فايز تركي محمد دياب. دار السلام . الطبعة الأولى (١٤٢٣ – ٢٠٠٢) .
٧٩	توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك – للمرادي (ت٧٤٩هـ) . تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي . الطبعة الأولى (١٤٢٢ – ٢٠٠١) .

٨٠	التوطئة – لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) . تحقيق : يوسف أحمد المطوع . طبعة (١٤٠١ – ١٩٨١) .

ج

٨١	الجمل في النحو – للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) . تحقيق: علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة ، و دار الأمل . الطبعة الرابعة (١٤٠٨ – ١٩٨٨).
٨٢	الجنى الداني في حروف المعاني – للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) . تحقيق : فخر الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية (بيروت. لبنان) . الطبعة الأولى (١٤١٣ – ١٩٩٢).
٨٣	جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (معجم للحروف العربية) . تأليف: علاء الدين علي الإربلي (ت ٧٥٠ هـ تقريبًا) . تحقيق : إميل بديع يعقوب . دار النفائس . الطبعة الأولى (١٤١٢ – ١٩٩١).

ح

٨٥	حاشية الشيخ محمد الصبان (١٢٠٦هـ) على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، ومعه شواهد العيني . تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد . المكتبة التوفيقية (بدون).
٨٩	الحجة في علل القراءات السبع – لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ) . الجزء الثالث: تحقيق: عبد الفتاح شلبي . دار الكتب المصرية (القاهرة) . الطبعة الثانية (١٤٢١ – ٢٠٠٠) . وطبعة دار المأمون للتراث الأولى (١٤١٣-١٩٩٢) . تحقيق: بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي . مراجعة : أحمد يوسف الدقاق ، وعبد العزيز رباح.

٩٠	حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة – للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية . عيسي البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الأولى (١٣٨٧ – ١٩٦٧).

خ

٩٣	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . تأليف: عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) . تحقيق : عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي (القاهرة) ، ودار الرفاعي (الرياض). الطبعة الأولى (١٤٠١ – ١٩٨١).

د

٩٧	الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع . تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ) . عنى بتصحيحه والتعليق عليه: أحمد السيد أحمد على. المكتبة التوفيقية (بدون).
١٠٠	دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين وبداية الدولة الموحدية . تأليف : محمد عبد الله عناني . مكتبة الأسرة .
١٠١	الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب – لابن فرحون المالكي (ت ٧٩٩ هـ) . تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور . دار التراث (بدون).
١٠٢	ديوان إبراهيم بن هرمة . تحقيق: محمد جبار المُعَيبِد . مطبعة الآداب (النجف الأشرف) (١٣٨٩ – ١٩٦٩).
١١٤	ديوان كثير عزة . شرح: عدنان ذكي درويش . دار صادر (بيروت). الطبعة الأولى (١٩٩٤).
١١٥	ديوان كعب بن سعد الغنوي . جمع وتحقيق ودراسة: د/ عبد الرحمن محمد الوصيفي . مكتبة الآداب . الطبعة الأولى (١٤١٩ – ١٩٩٨).

١١٦	ديوان النابغة الذبياني . تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم . الطبعة الثالثة . دار المعارف سلسلة ذخائر العرب رقم ٥٢ . الطبعة الثالثة .

ر

١١٧	الرد على النحاة – لابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت٥٩٢هـ) . دراسة وتحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا . دار الإعتصام . الطبعة الأولى (١٣٩٩ – ١٩٧٩).
١١٨	رصف المباني في شرح حروف المعاني . للإمام أحمد بن عبد النور المالقي(ت٨٠٢هـ). تحقيق : أحمد محمد الخراط (بدون).
١١٩	الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام . تأليف: السهيلي (ت ٥٨١ هـ) ، ومعه السيرة النبوية لابن هشام المعافري (ت ٢١٣ هـ). قدم وعلق عليه وضبطه : طه عبد الرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية . مؤسسة مختار (بدون).

س

١٢٠	السبعة في القراءات – لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) . تحقيق: د/ شوقي ضيف . دار المعارف . الطبعة الثالثة (١٩٨٨).
١٢١	سر صناعة الإعراب . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ). تحقيق ودارسة: د/ حسن هنداوي . دار القلم (دمشق) . الطبعة الثانية (١٤١٣ – ١٩٩٣).
١٢٤	سير أعلام النبلاء – للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) . الجزء الحادي والعشرون . تحقيق: بشار عواد معروف، ومحيي هلال السرحان . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى (١٤٠٤-١٩٨٤).

ش

١٢٦	شذرات الذهب في أخبار من ذهب –لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) – دار المسيرة (بيروت) . الطبعة الثانية (١٣٩٩ – ١٩٧٩).
١٢٨	شرح الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) على ألفية أبن مالك ، ومعه حاشية الصبان ، وشرح شواهد العيني . تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد – مكتبة التوفيقية (بدون).
١٢٩	شرح ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) على ألفية أبن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل . تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد . دار التراث . الطبعة العشرون (رمضان ١٤٠٠ – يوليو ١٩٨٠).
١٣٠	شرح ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) على ألفية أبن مالك (ت ٦٧٢ هـ) . تأليف: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين بن محمد . تحقيق: محمد باسل عيون السود . منشورات محمد على بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان . الطبعة الأولى (١٤٢٠ – ٢٠٠٠).
١٣٢	شرح التسهيل لا بن مالك (ت٦٧٢هـ). تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون . دار هجر(مصر) . الطبعة الأولى (١٤١٠ – ١٩٩٠).
١٣٣	شرح جمل الزجاجي – لابن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ) . تحقيق ودراسة: د/ سلوى محمد عمر عرب . جامعة أم القرى الطبعة الأولى (١٤١٨).
١٣٤	شرح جمل الزجاجي – لأبي الحسين علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (٦٦٩ هـ) . قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعار . إشراف: إميل يعقوب . دار الكتب العلمية . (بيروت. لبنان) . الطبعة الأولى (١٤١٩ – ١٩٩٨) .

١٣٨	شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، ومعه كتاب: منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب – تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية . الطبعة الأولى (١٤١٩ – ١٩٩٨) .
١٤٢	شرح عيون الإعراب – لأبي الحسن على بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) . تحقيق: عبد الفتاح سليم . دار المعارف . الطبعة الأولى (١٤٠٨ – ١٩٨٨) .
١٤٥	شرح كافية ابن الحاجب – لابن جمعة الموصلي . تحقيق: على الشوملي . دار الأمل . الطبعة الأولى (١٤٢١ – ٢٠٠٠).
١٤٦	شرح كافية ابن الحاجب . للرضي (ت٦٨٦هـ). شرح وتحقيق : عبد العال سالم مكرم . عالم الكتب . الطبعة الأولى (١٤٢١ – ٢٠٠٠).
١٤٧	شرح الكافية الشافية – لا بن مالك (ت٦٧٢هـ). تحقيق : عبد المنعم أحمد . جامعة أم القرى . مكة المكرمة (بدون).
١٤٨	شرح كتاب سيبويه – لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ). الجزء الأول: تحقيق: د/ رمضان عبد التواب ، و د/ محمود فهمي حجازي ، و د / محمد هاشم عبد الدايم . الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٦). الجزء الثانى: تحقيق: د/ رمضان عبد التواب. الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٠) . الجزء الثالث: تحقيق: د/ فهمي أبو الفضل . دار الكتب المصرية بالقاهرة ٠الطبعة الأولى (٢٠٠١).
١٤٩	شرح اللمحة البدرية في علم العربية – لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) – تأليف : أبن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ). تحقيق: د / صلاح رواي . الطبعة الثانية (بدون).

١٥٠	شرح اللمع في النحو – للقاسم بن مباشر الواسطي الضرير (ت بعد ٤٦٩هـ) . تحقيق: د/ رجب عثمان . تصدير: رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى (١٤٢٠ – ٢٠٠٠) .
١٥٢	شرح المفصل – لموفق الدين يعيش بن يعيش (ت٦٤٣هـ) . مكتبة المتنبي (القاهرة). (بدون) .
١٥٣	شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير – لصدر الأفاضل (ت ٦١٧هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . مكتبة العبيكان . الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).
١٥٤	شرح المقدمة الجزولية الكبير – للشلوبين (ت ٦٤٥هـ) – دراسة وتحقيق: تركي بن سهو ابن نزال العتيبي – مؤسسة الرسالة . الطبعة الثانية (١٤١٤ – ١٩٩٤) .
١٥٥	شرح المقدمة النحوية – لابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ). تحقيق: محمد أبي الفتوح شريف . الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية (١٩٧٨) .
١٥٧	شرح ملحة الإعراب – لأبي محمد القاسم الحريري (ت ٥١٦ هـ). تحقيق: بركات يوسف هبود . المكتبة العصرية . الطبعة الثالثة (بدون).
١٥٩	الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب . لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) . تحقيق: محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي (القاهرة) . الطبعة الأولى (١٤٠٨ – ١٩٨٨).
١٦٢	شفاء العليل في إيضاح التسهيل – لأبي عبد الله محمد بن عيسي السلسيلي (ت٧٧٠هـ) . تحقيق: الشريف عبد الله الحسيني البركاتي . الفيصلية . الطبعة الأولى (١٩٨٦).

ص

١٦٦	الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية . لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي (ت ق٧). تحقيق: محسن بن سالم العميري . جامعة أم القرى . الطبعة الأولى (١٤١٥).

ط

١٧١	طبقات المفسرين – لشمس الدين محمد بن علي الداوودي (ت ٩٤٥ هـ) – راجع النسخة لجنة من العلماء بإشراف الناشر . دار الكتب العلمية (بيروت. لبنان). الطبعة الأولى (١٤٠٣ – ١٩٨٣).
١٧٢	طبقات النحويين – لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩ هـ) . تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم . دار المعارف . الطبعة الثانية (١٩٨٤).

ع

١٧٥	العلل في النحو – للوراق (ت ٣١٨ هـ) . تحقيق: مها مازن المبارك . دار الفكر (دمشق . سوريا) . (١٤٢١ – ٢٠٠٠).

ف

١٨٢	الفصول الخمسون – لابن معط زين الدين أبي الحسين يحيي بن معط (٦٢٨هـ) . تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي . عيسي البابي الحلبي وشركاه (بدون)

ق

١٨٧	القاموس المحيط – الفيروزابادي (ت نيف و ٧٧٠هـ) – وبهامشه تعليقات وشروح . نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية (١٣٠١ هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٧ – ١٩٧٧) .

ك

١٨٨	الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح – لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي (ت ٦٨٨هـ) تحقيق ودراسة: فيصل الحفيان . مكتبة الرشد (الرياض). الطبعة الأولى (١٤٢٢ – ٢٠٠١).
١٩٠	الكافية في النحو – لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) . تحقيق: طارق نجم عبد الله . مكتبة الوفاء للنشر والتوزيع (بدون).
١٩١	كتاب سيبويه أبي بشر عمرو عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ) . تحقيق: عبد السلام هارون . دار الجيل (بيروت). الطبعة الأولى (بدون).
١٩٣	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون – لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) – دار الكتب العربية (بيروت. لبنان). (١٤١٣ – ١٩٩٢).

ل

١٩٦	اللامات – لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) . تحقيق : د/ مازن المبارك. المطبعة الهاشمية (دمشق) .(١٣٨٩ – ١٩٦٩).
١٩٧	اللباب في علل البناء والإعراب – لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ). تحقيق: عبد الإله نبهان . دار الفكر المعاصر (بيروت . لبنان) . الطبعة الأولى (١٤١٦ – ١٩٩٥).
١٩٨	اللباب في علوم الكتاب – لابن عادل الحنبلي (٨٨٠ هـ). تحقيق الشيخ: عادل محمد عبد الجواد ، و د / محمد المتولي حرب . دار الكتب العلمية (بدون).
١٩٩	لسان العرب – لابن منظور(ت ٧١١ هـ) . تحقيق: عبد الله الكبير، وزميليه . دار المعارف (بدون) .
٢٠٠	اللمحة في شرح الملحة . تأليف : محمد بن الحسن الصايغ (ت ٧٢٠ هـ) . دراسة وتحقيق: إبراهيم ابن سالم الصاعدي . وزارة التعليم

	العالي . الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة). عمارة البحث العلمي . الطبعة الأولى (١٤٢٤).
٢٠١	لمع الأدلة في أصول النحو. لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) . تحقيق: سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية (١٩٥٧).
٢٠٢	اللمع في العربية – لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ). تحقيق: حسين محمد شرف . عالم الكتب . الطبعة الأولى (١٣٩٩ – ١٩٧٩).

م

٢١٠	المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها – لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) . الجزء الأول . تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، والجزء الثاني . تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي . القاهرة (١٤٢٠ – ١٩٩٩).
٢١٤	مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع – لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) – مكتبة المتنبي (القاهرة). (بدون).
٢٢٤	المساعد على تسهيل الفوائد – لا بن عقيل(ت ٧٦٩ هـ) . تحقيق: د/ محمد كامل بركات. دار المدني للطباعة والنشر (١٤٠٥ – ١٩٨٤).
٢٣١	المطرب من أشعار أهل المغرب – لابن دحية أبي الخطاب عمر بن الحسن(٦٣٣هـ). تحقيق: إبراهيم الإبياري ، وحامد عبد المجيد ، وأحمد أحمد بدوي . مراجعة : د / طه حسن (١٩٩٣).
٢٣٤	معاني الحروف – لأبي الحسن علي بن عيسي الرماني (ت ٣٨٤ هـ). تحقيق : د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي . مكتبة الطالب الجامعي (مكة المكرمة) . الطبعة الثانية (١٤٠٧ – ١٩٨٦).

٢٣٥	معاني القرآن – لأبي ذكريا الفراء(ت ٢٠٧ هـ). الجزء الأول: تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار . الجزء الثاني: تحقيق: محمد علي النجار . الجزء الثالث: تحقيق: عبد الفتاح شلبي . دار السرور (بدون).
٢٣٦	معاني القرآن – لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ). تحقيق: د/ هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي. مطبعة المدني. الطبعة الأولى (١٤١١ – ١٩٩٠).
٢٣٧	معاني القرآن وإعرابه – للزجاج (ت ٣١٠ هـ) . تحقيق: عبد الجليل شلبي . عالم الكتب . الطبعة الأولى (١٤٠٨ – ١٩٨٨).
٢٤١	معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية – لعمر رضا كحالة . دار إحياء التراث العربي (بيروت – لبنان). (بدون) .
٢٤٥	المغرب في حلى المغرب . حققه وعلق عليه: د / شوقي ضيف . الطبعة الثالثة . دار المعارف (بدون).
٢٤٦	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – لأبن هشام الأنصاري . تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية (صيدا. بيروت). (١٩٩٢) .
٢٤٩	مفتاح العلوم – للسكاكي (ت ٦٢٦ هـ) . تحقيق: عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية (بيروت. لبنان). الطبعة الأولى (١٤٢٠ – ٢٠٠٠).
٢٥٠	المقتصد لشرح الإيضاح – لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٧ هـ). تحقيق: كاظم بحر المرجان . منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية . دار الرشيد (١٩٨٢) .

٢٥١	المقتضب – للمبرد (ت ٢٨٥ هـ). تحقيق: الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . لجنة إحياء التراث الإسلامي (١٤١٥ – ١٩٩٤).
٢٥٢	المقدمة الجزولية في النحو – لأبي موسى عيسي الجزولي (ت ٦٠٧ هـ). تحقيق: د/ شعبان عبد الوهاب محمد . مراجعة: حامد أحمد نيل ، وفتحي محمد أحمد جمعة مطبعة أم القرى (مصر) الطبعة الأولى (١٩٨٨).
٢٥٣	المقرب ومعه مثل المقرب – لأبي الحسن بن عصفور(ت ٦٦٩ هـ) . تحقيق ودراسة: عادل أحمد عبد الجواد، وعلي محمد معوض . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية (بيروت . لبنان) . الطبعة الأولى (١٤١٨ – ١٩٩٨).
٢٥٧	منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب . لمحمد محيي الدين عبد الحميد . على كتاب شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري . المكتبة العصرية (صيدا . لبنان). الطبعة الأولى (١٤١٩ – ١٩٩٨).

ن

٢٥٩	نتائج الفكر في النحو . للسهيلي (ت ٥٨١ هـ). تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا – الطبعة الثانية (بدون).
٢٦٢	النكت الحسان في شرح غاية الإحسان . لأبي حيان (ت ٧٤٥ هـ). تحقيق: عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة (بيروت) . الطبعة الأولى (١٤٠٥ – ١٩٨٥).

٢٦٣	النكت في تفسير كتاب سيبويه – لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ). تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . الطبعة الأولى (١٤٠٧ – ١٩٨٧).
٢٦٤	نكت الهيمان في نكت العميان – لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٦٧٤ هـ). وقف على طبعه الأستاذ / أحمد زكي بك . المطبعة الجمالية بمصر (١٣٢٩– ١٩١١).

هـ

٢٦٦	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق: عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية (بدون).

و

٢٦٨	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – لأبي العباس بن خلكان(ت٦٨١هـ) . تحقيق: إحسان عباس . دار صادر(بيروت). (بدون).